

## العدد الثاني من طيبة

### النساء والمقاومة

#### الفهرس

2

#### افتتاحية

#### دراسات

- 4 أين ذهب كل النساء  
16 مكان يمكن أن نطلق صيحتنا منه  
33 حركة استقلال المرأة الفلسطينية  
46 جدليات المقاومة والتمكين فى مشروع

#### عروض كتب

- 52 السيطرة وفنون المقاومة الخفية  
58 وخزة إنسانية  
64 الخروج من الظل  
71 وثائق

## افتتاحية:

يتناول هذا العدد من طيبة "موضوعا كثيرا ما ارتبط بحياة النساء سواء على المستوى السياسي أو الاجتماعي أو الثقافي، خاصة في مجتمعات ما يسمى بالعالم الثالث، وهو موضوع المقاومة. والمقاومة بطبعها تقترض وجود نوع من الصراع الخفي، والمعلن الذي تدخله النساء حتى دون رغبة منهن، بل انه يفرض عليهن في كثير من الأحيان. وتتعدد أنواع المقاومة بتعدد أنواع الصراعات فمنها أيضا ما هو خفي وما هو معلن، كما يقرر جيمس سكوت في كتابه الشهير -----

والذي يتم عرضه في هذا العدد ويتم الرجوع اليه في عدد من اوراقه. ولكن لماذا المقاومة في العدد الأول بعد التجريبي؟ الم تكن هناك موضوعات أولى بالبدايات من هذا الموضوع؟  
الإجابة: لا، فالعدد التجريبي تناول موضوع النسوية والهوية "والمقامة هي اقرب الوسائل لاقرار الهوية طالما ما كان هنالك صراع حول هذه الهوية،/وهو ما يتجلى واضحا في كلا العددين، ولكن موضوعنا الآن هو هذا العدد الذي بين أيدينا ويتضمن بخلاف الأبحاث وعروض الكتب بابا خاصا بالوثائق يتم فيه عرض وثيقتين عن المقاومة الاجتماعية.

فلنبدأ بالأبحاث، ويتناول اثنان منهما موضوع المقاومة الفلسطينية وهو موضوع رات هيئة التحرير ان فلسطين أحق أنواع المقاومة باهتمام هذا العدد، كما يتسق مع وعدنا في العدد الأول ان نحاول ان نكرس إحدى الأوراق، ويدور البحث الأول وهو لرباب عبد الهادي عن المقاومة المزدوجة للنساء الفلسطينيات حيث يقاومه الاحتلال الإسرائيلي، مثلهم في ذلك مثل جميع الفلسطينيين الموجودون في فلسطين من نساء ورجال وأطفال ولكن هناك مقاومة خاصة بالنساء وهي مقاومة السلطة الفلسطينية التي تشكل مجموعها من مجموعة من الرجال .

أما البحث الثاني وهو بحث بنى جونسون وإيلين كتاب فهو يدور في نفس الإطار ولكن في شكل مقارنة بين دور النساء في الانتفاضتين الأولى عام 1988 والثانية عام 2000 مع التركيز على الانتفاضة الثانية، حيث الوجود المحسوس للسلطة الفلسطينية، والدور الجديد المنوط بها بعد عملية السلام في المشاركة في توفير الأمن للعدد الإسرائيلي، ومناهضتها بالتالي لحركات المقاومة الداخلية ضد هذا العدد بصفة عامة، ومقاومة النساء بصفة خاصة. كما تناقش الورقة أيضا قضايا النوع في ضوء هذه الظروف السياسية الجديدة، ومنها قضية "الذكورة والأمومة" وتأثيرها على أوضاع النساء في فلسطين.

وهكذا فإن لبحثين يركزان على المقاومة السياسية في المقام الأول، أما بحث نادين نابير، فيقدم نوعا آخر من المقاومة المزدوجة أحد وجهيها سياسي والآخر اجتماعي فالأول مقاومة النساء العربيات الأمريكيات في أمريكا لمجتمع عنصري معاد لكل ما هو عربي.

وطرق مقاومة النساء العربيات - الأمريكيات لهذا النوع من العداء عن طريق تكوين الجمعيات السياسية والاجتماعية وتنظيم الأنشطة السياسية والاجتماعية والفنية التي من شأنها التعريف بالمجتمع العربي وتحسين صورته بين المجموعات المختلفة المكونة للمجتمع الأمريكي من جماعات أقلية وأغلبية. ومن جهة أخرى تتعرض النساء العربيات - الأمريكيات و من الجيل الثاني من المهاجرين، لنوع آخر من التمييز

أما ورقة منى إبراهيم فتتناول محاولات المقاومة والتمكين التي يقدمها مشروع "قالت الراوية" لملتقى المرأة والذاكرة الذي يقوم بإعادة كتابة الحكايات الشعبية وحكايات ألف ليلة وليلة من منظور يتسم بالحساسية للنوع الاجتماعي، وذلك من أجل إعطاء صوت خاص للنساء وتمكينهن من شغل أدوار اجتماعية جديدة لم يعتدن شغلها من قبل، وذلك في إطار بعض النظريات النسوية مثل النسوية الثقافية ونظرية الأدوار الاجتماعية بالإضافة إلى نظريات جيمس سكوت الخاصة في كتابه بالمقاومة بالحيلة.

وبالإضافة إلى عرض كتاب جيمس سكوت، هناك عرض لكتاب بطلات أم ضحايا لإيمان ببيرس، والمأخوذ عن أطروحتها لنيل الدكتوراه. ويقوم هذا الكتاب على بحث ميداني لحالات بعض النساء المهمشات في بعض المناطق العشوائية والفقيرة في محافظات ..... وذلك من خلال عدد من الأطر النظرية منا أيضا كتاب المقاومة بالحيلة لجيمس سكوت المشار إليه آنفا، مما يدل على أهمية هذا الكتاب، ونظريات كاتبه. وإن كانت إيمان ببيرس تتقد بعض آراء سكوت في هذا الكتاب حيث يمكن أن تفسر هذه الآراء على أنها دعوة للضعفاء والمهمشين للجوء إلى الحيلة في الحصول على حقوقهم بدلا من المواجهة والحصول علنا عليها بعد إقناع المجتمع كافة بأحقية النساء المهمشات بصفة خاصة في الحصول على هذه الحقوق.

وهذا النوع من المقاومة، أي المقاومة المعلنة والقائمة على المواجهة السياسية والاجتماعية هي محور كتاب جو فيشر "الخروج من الظل" الذي تعرض لها هالة كمال وفيه تقدم الكاتبة صورا لنضال النساء في كل من معارك الحياة اليومية والمعارك السياسية الكبرى لتحقيق مطالبهن السياسية والاقتصادية والاجتماعية في كل من الأرجنتين وشيلي وأوروغواي وباراجواي. وتؤكد الكاتبة على أن نجاح النساء في تحقيق بعض هذه المطالب هو نجاح أيضا للطبقة العاملة التي ينتمين إليها، مع عدم التقليل من أهمية خصوصية التجربة النسائية

ونظرا لهذه الأهمية البادية لكتاب جيمس سكوت، يقوم هذا العدد بتقديم عرض لهذا الكتاب الذي يعد علامة في علم اجتماع الطبقات المهمشة، ورغم وجود ترجمة عربية لهذا الكتاب حرصنا على تقديم الكتاب من خلال نسخته الإنجليزية في محاولة لتحري الدقة في تقديم نظريات سكوت في هذا الكتاب، وفي هذا اعتراف ضمني منا بالمشاكل التي تنتج عن الترجمة في توصيل الأفكار في اللغة التي تنتقل إليها، وهي مشكلة واجهتنا بشكل حاد في هذا العدد بالتحديد، حيث أن ثرت من أوراقه قد كُتبت باللغة الإنجليزية وترجمت إلى العربية بغرض النشر في طيبة.

فقد قررت هيئة التحرير أنه من الأهمية بمكان لفت نظر القراء إلى مشاكل الترجمة ومنها على سبيل المثال وليس الحصر توحيد ترجمة المصطلحات. فتعبير مثل transnationalism مثلا متعدى القومية، أو عابر الجنسيات. أما مصطلح narratives فيترجم إلى سرديات أو شهادات أو حكايات حسب السياق الذي توضع فيه الكلمة في كل مرة، مما قد يسبب خطأ لدى القراء العرب. وهذا بالطبع بخلاف مشاكل أخرى منها اللغة العربية المستخدمة لترجمة النصوص هل يجب أن يكون ولاءها للنص الأصلي بمعنى الحفاظ على حرفية معانيه ومصطلحاته، أو التصرف في هذه المعاني والمصطلحات لتقديم نص تسهل قراءته في العربية، ولو كان ذلك عن طريق بعض التبسيط أو الحذف أو كليهما. هذا بالطبع بالإضافة إلى المشكلة الرئيسية وهي ندرة

المترجمين المتميزين الذين يستطيعون ترجمة هذه الأوراق النظرية المتخصصة بدرجة مقبولة من المحافظة على كل من النص الأصلي والنص المترجم على حد سواء.

ومن الاقتراحات الخاصة بالترجمة والتي ناقشتها هيئة التحرير في عدة اجتماعات هي عمل قاموس للمصطلحات يثبت ترجمات محددة لعدد من المصطلحات التي يتكرر استخدامها في أعدادنا، ولكننا انتهينا إلى رفض هذا الاقتراح حيث أن من شأنه أن يثبت لبعض الترجمات ويقفل باب الاجتهاد في مجال يجب أن يظل باب الاجتهاد فيه مفتوحا والمحاولات مستمرة ممن قبل كافة العاملين في مجال الترجمة.

أما الجديد في هذا العدد فهو باب ننوي أن يكون ثابتا في أعداد طيبة القادمة بإذن الله، وهو باب الوثائق وفيه يتم عرض وثائق خاصة بموضوع كل عدد. والهدف من نشر هذه الوثائق ومناقشتها هو التأسيس للأفكار التي تقدمها طيبة وخاصة في إطار انتشار دعاوى بأن مناقشة مشاكل النساء والدفاع عن حقوقهن هي دعوى غريبة، تأثرت بها بعض المستغربات في عالمنا العربي. وتتفي الوثائق التي يعرض لها الباحث التاريخي رمضان الخولي في هذا العدد هذه الدعوى حيث يقدم لوثيقتين تقوم فيها امرأتان بمقاومة ظرف اجتماعي خاص بكل منهما باستخدام كل الوسائل الشرعية المتاحة حتى تحصل كل منهما على حقها كاملا غير منقوص، بما في هذا من إثبات لقدرة النساء على المقاومة الاجتماعية وعدم سلبتهن، وذلك في القرن السابع عشر، أي كما يؤكد رمضان الخولي، قبل تعرض المصريات لتأثير غربي.

وختاما نرجو أن تحوز مواد هذا العدد رضاءكم وتتجح في مناقشة هذا الموضوع المهم، وهو موضوع النساء والمقاومة، كما نرجو أن نتلقى تعليقاتكم على مواد هذا العدد واقتراحاتكم بشأن الأعداد القادمة. كما يسعدنا أن تساهموا في مواد العدد القادم الذي توجد دعوة لكتابة فيه في آخر صفحات هذا العدد.

أين ذهبت كل النساء (وأين ذهب كل الرجال)؟  
تأملات حول قضايا النوع والانتفاضة الفلسطينية الثانية  
إعداد بيني جونسون وأيلين كتاب<sup>a</sup>

بعد مرور ما يقرب من شهرين على اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية في 28 سبتمبر عام 2000، أصدر رئيس الحكومة الإسرائيلية قرارا غير مألوف حتى وفقا للمنطق العسكري المبني على استعمال أقصى أنواع القمع في مواجهة الانتفاضة. ذلك أن الرد الإسرائيلي على التمرد تضمن استعمال المروحيات والدبابات في وجه السكان غير المسلحين كما أطلق أحد أكثر الجيوش قوة في العالم لضرب المناضلين الفلسطينيين وضباط الشرطة والأمن الذين لا يمتلكون سوى الأسلحة الخفيفة. أما الأمر العسكري المذكور فقد منع "الرجال الفلسطينيين من السفر في المركبات الخاصة على طرق الضفة الغربية" (هاريل وهاس، 2000، 3). كما كان على الجنود إعادة السيارات الخاصة بالذكر إلى قراهم أو بلدتهم الأصلية ولم يسمح باستئناف السفر إلا في حالة وجود مسافرة على متن المركبة.

وسواء كان هذا القرار موضع التنفيذ أم لا، فإنه يشكل مثالا لمنطق الفصل العنصري الذي ارتبط بفترة أوسلو، وهو ما يشكل طريقة إسرائيلية في تطبيق الاتفاقيات المرحلية، بل قد يكون أيضا جزءا من الاتفاقيات ذاتها. إذ يفترض مضمون الاتفاقيات المرحلية أي خطاب خاص بالدقوق وهذا ما يتضح من مجموعة الإجراءات غير المبنية على المساواة بل التي تستند على منطق الاختلاف والتمييز والتوزيع غير المتكافئ للموارد. لقد تضمنت الإجراءات المشار إليها تقسيم الأراضي الفلسطينية إلى مناطق غير متلامسة<sup>b</sup> واستمر الاحتلال والرقابة الإسرائيلية على الحدود وعلى أغلبية الأراضي الفلسطينية، هذا في ظل تنامي المستوطنات ومع السلطات المحدودة وغير السيادية للسلطة الفلسطينية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن عودة القيادات الفلسطينية من المنفى - أي كوادر منظمة التحرير الفلسطينية - كانت مرهونة بتأسيس "قوة أمنية قوية" (وفقا للاتفاقيات المرحلية لعام 1994 وعام 1995) من شأنها حماية الأمن الإسرائيلي ومراقبة المعارضة الفلسطينية المناهضة لعملية السلام. وهذا ما عبر عنه نائب رئيس الأركان الإسرائيلي آنذاك بقوله "سوف يكون لهم (يعني بهذا الشرطة الفلسطينية) أيضا تشكيل أمني بهدف التحكم في الشارع الفلسطيني" (ليبيكين-شاهاك 1995 في واجنر 2000، 113). ومن المفارقات أن تنامي القوة الأمنية الفلسطينية ووجود 40.000 رجل تحت السلاح قد ساهما في عسكرة الانتفاضة الحالية.

وبينما ظنت القيادة الفلسطينية أن تلك الإجراءات التمييزية مجرد إجراءات مؤقتة سيتم تعديلها بناء على تبني مواقف مبدئية أثناء المرحلة الأخيرة من المفاوضات، فإن آثار هذه الإجراءات - بما في ذلك وصول عدد المستوطنين إلى ما يقرب من الضعف خلال سنوات ما بعد أوسلو (1993 إلى الآن) - ظلت محفورة على الأجساد وفي الحياة السياسية ويمكن رؤيتها بوضوح في مظاهر اندلاع الانتفاضة الثانية. إن السبب المباشر لتفجر الانتفاضة يعود إلى الزيارة الاستفزازية المقصودة التي قام بها السياسي الإسرائيلي اليميني آريل شارون إلى المسجد الأقصى في الجزء القديم من مدينة القدس، وإلى قتل خمسة من المتظاهرين والمصلين في اليوم التالي على يد الشرطة الإسرائيلية. إلا أن الفشل السياسي لمفاوضات كامب ديفيد في يوليو 2000 كان السبب الخفي وراء تلك الأحداث. فقد وجدت القيادة الفلسطينية نفسها في كامب ديفيد أمام مشروع أمريكي

حول الاتفاق النهائي تخطى كل الخطوط الحمراء الفلسطينية، بما في ذلك تجاهل مطالب السيادة على القدس الشرقية، وحل عادل للاجئين الفلسطينيين، وتفتيت المستوطنات، ودولة مستقلة ذات أراضي متجاورة في إطار حدود عام 1967 (هانيه 2000، حمامي وتاماري، 2001).

ومما لا يقل أهمية - وإن كان أقل وضوحا - النظر في كيفية تأثير ممارسات عدم المساواة بين إسرائيل والفلسطينيين على تشكيل العلاقة فيما بين الفلسطينيين أنفسهم وخاصة فيما بين الدولة الوليدة والمواطنين. قد يكون ذلك أكثر وضوحا في هيمنة الجانب الأمني - وأساسا الأمن الإسرائيلي - أحيانا على حساب مراعاة حقوق الإنسان وسيادة القانون. كما أثرت هذه الفروق الكبيرة بشدة في الحد من تشكل المواطنة الفلسطينية وحقوق المواطنين السياسية والاجتماعية والاقتصادية خلال المرحلة الانتقالية. وهنا تبدو القضايا الخاصة بالنوع مثلا جيدا. فقد نص الميثاق الذي أصدرته الحركة النسائية الفلسطينية عام 1994 في بداية المرحلة الانتقالية، على سبيل المثال، على عدد من الحقوق للمرأة، مثل حرية التحرك والحق المطلق في الجنسية، وهي نفس الحقوق التي يحرم منها كل السكان.

إن الممارسات الإسرائيلية من فرض الحصار واحتجاز السكان الفلسطينيين خلال الانتفاضة الحالية تعد تصعيدا لسياسة الإغلاق الإسرائيلية التي حكمت المرحلة الانتقالية. ومعنى ذلك أنه يمكن الاستمرار في تقييد حركة الفلسطينيين حسب الرغبة بينما يتمتع المستوطنين بحرية حركة كاملة، مع كل ما يترتب على ذلك من أذى سياسي واجتماعي واقتصادي للسكان الفلسطينيين. إن إغلاق الحدود بين مناطق الضفة الغربية وشمال وجنوب غزة أثناء الانتفاضة الثانية، وكذلك المنع من الدخول إلى القدس وإلى إسرائيل، قد تسببا في توقف ما يقرب من 110.000 عامل فلسطيني عن العمل ممن كانوا يعملون فيما سبق في إسرائيل. كما أدى هذا إلى انخفاض الأنشطة الإنتاجية المحلية بنسبة 50%، وإلى ارتفاع معدلات الفقر بنسبة 50%، وإلى تقادم الأزمات الإنسانية بنسب متصاعدة (مكتب الأمم المتحدة للمنسق الخاص، نوفمبر 2000).

### الفصل العنصري والنوع الاجتماعي

ما من شك في أن منطق الفصل العنصري له تجلياته في قضايا النوع. ففي القرار الذي أشرنا إليه في بداية هذه الورقة يبدو واضحا أن التمييز بين الجنسين مبدأ منظم للقمع الإسرائيلي، ويبقى السؤال ما إذا كان أيضا مبدأ منظما للمقاومة الفلسطينية. إن الأعداد اللانهائية للموتى في صفوف الذكور من شباب وأطفال تعد تأكيدا على كلا الافتراضين. هذا، وقد شكل القرار العسكري مادة للسخرية، كما عبرت الفلسطينيات مازحات "أخيرا، هناك دور للنساء!". وسوف نناقش بمزيد من التفصيل فيما بعد كون النساء الناشطات قد مارسن العديد من الأنشطة المفيدة أثناء الانتفاضة وتحملن أعباء متزايدة في رعاية المنزل والمجتمع والتواء مع الظروف المحيطة، إلا أن هذه الأنشطة ظلت غير مرئية بالنسبة للعامة، كما تنظر القيادات النسائية إلى هذه الأدوار على أنها غير ملائمة وهامشية.

إن عدم بروز هذه الأدوار يعود إلى الغياب المتصاعد للمجتمع المدني في الانتفاضة الحالية. ولا نعني بهذا أن منظمات المجتمع المدني خاملة تماما، بل أن أنشطة تلك المنظمات لم تؤثر بطريقة مباشرة حتى الآن على سياسات الانتفاضة. فقد ظلت أنشطة هامشية بدلا من أن تشكل ذلك "المجال العام لحركة المجتمع المدني"

(كالهون، 1999، 14) حيث يتم ترجمة الحريات العامة والخطاب النقدي إلى قدرة على التأثير أو مرجعية للسياسات، حسب المفهوم الذي ينادي به جورج هابرماس. ويمكن القول أن هناك ارتباطا وثيقا بين تهميش النساء وتهميش المجتمع المدني واستبعادهما من المجال السياسي العام. وتشير وقائع الانتفاضة الحالية إلى أن غياب النساء من المجال العام مصحوب عادة باستبعاد معظم الرجال من نفس هذا المجال.

### نظام الحكم في مرحلة ما بعد اتفاقيات أوسلو والثقافة السياسية

يمكن الإشارة إلى وجود عدد من الخصائص الهامة المرتبطة بالثقافة السياسية الفلسطينية في مرحلة ما بعد أوسلو وهي التي أثرت على المشاركة والمقاومة (يمكن الرجوع إلى بشارة، 1998، جياكمان، 1998، جاد، جونسون وجياكمان، 2000). إلا أننا سوف نركز هنا على أحد التناقضات الأساسية وهي تتمثل في التناقض القائم بين دور القيادة الفلسطينية كفاعل للتحرر الوطني - وهو الأساس الذي تستمد منه شرعيتها - والسلطات السيادية المحدودة التي تتمتع بها هذه القيادة مع الإجراءات الأمنية المشددة والأدوار البوليسية للسلطة الفلسطينية في المرحلة الانتقالية. فعلى الرغم من وضع السلطة باعتبارها نظاما آمنا، فإن دراسة حمامي وجونسون تشير إلى أن السلطة تتضمن "وجوه متعددة ومتناقضة"، إذ ما زالت حركة التحرر الوطني التي انبثقت منها - وعلى الرغم من دورها القومي - تمثل الحلم الوطني الذي تركز عليه التطلعات الشعبية (حمامي وجونسون، 1999، 123).

لقد اتجه حل تلك التناقضات إلى الخيار السياسي فيما يمكن تسميته "بالشعبوية التسلطية"، وهو ما ينفى خصوصية الجماهير ويتطلع إلى التعامل مع "السكان". إن التوجه للناس أو "الشارع" يضيء - أو يحل ضمنا - شرعية حيوية بالنسبة للحكومة، إلا أنه يؤدي إلى ضعف أو غياب الدور الجماهيري في تبني التوجهات السياسية وفي تشكيل الرأي العام وأساسا في المشاركة في عملية اتخاذ القرار. إن الاتجاه المعاكس للشعبوية التسلطية - أي اتجاه تعبئة جماهير ديمقراطية نشيطة - موجود في فلسطين خاصة في المنظمات غير الحكومية ولكنه موجود أيضا في حضور وتاريخ الحركات الاجتماعية وما زال، بما في ذلك في الحركة النسائية النشيطة التي تحمل رؤية استراتيجية. ويحتاج تهميش هذه القوى في الانتفاضة الثانية إلى تفسير.

إن الأزمة السياسية العميقة التي تعاني منها الوطنية الفلسطينية في مرحلة ما بعد أوسلو قد ساهمت بطريقة رئيسية في هبوط النشاط السياسي الجماهيري وفي الانتقال من السياسة غير الرسمية إلى السياسة الرسمية وهو ما يشكل الخطوات الانتقالية نحو بناء الدولة. ومن المثير للاهتمام أن الحركة النسائية قد كادت من أنجح الحركات الاجتماعية في مدّ الجسور خلال المرحلة الانتقالية وذلك لأسباب عديدة، من المفارقات أن منها استبعاد النساء من القيادة الوطنية. إن هذا التهميش قد ولد لدى النساء القدرة على التحرك باستقلالية أكبر مقارنة بالمنظمات الجماهيرية والحركات الاجتماعية الفلسطينية الأخرى. وفي ذات الوقت، فإن خبرة الحركة النسائية في التعبئة الجماهيرية قد حل محلها في الانتفاضة الثانية نموذج المنظمات غير الحكومية في تشكيل جماعات الضغط والدفاع الاجتماعي وعقد ورش العمل حول الأنشطة التربوية والتنموية. إلا أن ذلك

لم يحول استراتيجيات وأنشطة الحركة النسائية دون القيام بالمظاهرات المناهضة لإغلاق الضفة الغربية وغزة ومن أجل الإفراج عن السجناء.

وقد كان لهذا التحول أثرا متناقضا فيما يتعلق بقضية المساواة بين الجنسين في المرحلة الانتقالية. ففي الوقت الذي أكسب هذا الانتقال الحركة النسائية بعض الأدوات والموارد من أجل الإصلاح القانوني والقيام بالمبادرات التفاوضية، فقد أضعف من جهة أخرى من قدرة هذه الحركة على تعبئة - وتمثيل - النساء في المواقع والطبقات الاجتماعية المختلفة كما أضعف من قدرتها على إثبات " أصالة" و طينتها. إن تحول المنظمات غير الحكومية النسائية إلى "الاتجاه المهني" (حمامي، 1995) وتاريخ هذه الحركة الوطنية والاجتماعي من الآليات المهمة التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند التفكير في الإمكانيات المستقبلية لهذه الحركة في مرحلة تأسيس الدولة الفلسطينية.

كما تؤكد الانتفاضة الثانية على واقع آخر أكثر اعتدالا. ذلك أنه مهما توجت محاولات الحركة النسائية بالنجاح في تطوير مبادرات من أجل الحصول على المساواة بين الجنسين في مرحلة أوسلو - وسواء تمثلت هذه المبادرات في نموذج البرلمان النسائي، أو في التفاوض لإلغاء التمييز ضد النساء، أو في مبادرات إعلامية، أو مبادرات متعلقة بالعنف ضد النساء، الخ - فإن تلك المبادرات على غرار المبادرات المماثلة التي قامت بها باقي المنظمات غير الحكومية أو حتى تلك الخاصة بالمشروعات الحكومية الموجهة نحو القضايا الاجتماعية والتنمية قد تم تحجيمها واستبعادها من دوائر السلطة السياسية. ومن المؤسف حقا أن النساء قد بدأن في استعمال الخطاب المعاصر الذي ينادي "بالتمكن" في الوقت الذي بدأن فيه فعليا في فقدان سلطاتهن. وقد يفيد هنا إجراء مقارنة بين الانتفاضتين الفلسطينيتين للوصول إلى مزيد من الفهم حول تلك الآليات.

#### مقارنة بين الانتفاضتين

على الرغم من الاثني عشر عاما التي تفصل بين الانتفاضتين، فإن لهما سبب أساسي مشترك وهو استمرار الاحتلال الإسرائيلي العسكري للضفة الغربية وغزة والسياسات القمعية لهذا الاحتلال. إلا أن الواقع الاجتماعي والسياسي الجديد إثر اتفاقيات أوسلو هو الذي فجر انتفاضة الأقصى وصاغ معالمها المختلفة. ذلك أن الواقع السياسي الجديد يتضمن وجود السلطة الفلسطينية بمنهجها في الحكم وثقافتها السياسية، كما يتضمن في ذات الوقت وجود علاقات رسمية ومفاوضات وأشكال من التعاون بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، مما يعنيه ذلك من وجود أنماط جديدة متعلقة بالمشاركة أو الاستبعاد وتغيير في أسلوب القمع العسكري الإسرائيلي و بروز ظاهرة العسكرة الفلسطينية. إن العلاقة المتبادلة فيما بين هذين الشكلين قد ولدت جوا عميقا من عدم الاستقرار إلى جانب تشكيل صورة جديدة للنشاط السياسي الفلسطيني قائمة على استبعاد مشاركة معظم المجتمع وخاصة النساء.

الديمقراطية والمنظمات القاعدية والدولة

لقد اندلعت انتفاضة عام 1987 في إطار كان قد شهد ما يزيد عن عقد من النشاط الديمقراطي قادته منظمات جماهيرية فلسطينية في الضفة الغربية وفي غزة وارتبطت ارتباطا وثيقا بالحركة الوطنية الفلسطينية (يمكن العثور على المزيد من التفاصيل في دراسات تاراكي، 1991، وكتاب، 1993). وقد قامت تلك المنظمات بتعبئة أقسام واسعة من المجتمع، ضمت الطلاب، والنساء، والعمال، والمهنيين، الذين أصبحوا بدورهم الفاعلين الأساسيين في التعبئة للانتفاضة واستدامتها. وقد عكفت برامج تلك الفئات على دمج الأبعاد السياسية والاجتماعية والثقافية وتوجهت نحو كلا من التطلعات والاحتياجات الفعلية للسكان. وفي حالة اللجان الشعبية النسائية تمثل ذلك في الأنشطة المدرة للدخل وفي مراكز الرعاية اليومية. هذا بينما اندلعت انتفاضة الأقصى في فترة كانت قد خفتت فيها الأنشطة السياسية ذات الطابع الديمقراطي وتم استبدالها بالأنشطة الرسمية التي غالبا ما اتخذت طابع الهياكل السياسية المغلقة مع استبعاد المجتمع المدني.

وعلى غرار المنظمات الجماهيرية الأخرى، كانت الحركة النسائية في انتفاضة 1987 قادرة على تلبية تطلعات الناس نحو الاستقلال من خلال أشكال غير مركزية من التنظيم والتعبئة اتجهت نحو الدمج بين قضايا التحرر الوطني والنهوض الاجتماعي. حيث قامت اللجان الشعبية بتعبئة المجتمع من أجل تلبية احتياجاته الخاصة، مثل تعليم الأطفال بعد إغلاق المدارس بمقتضى الأمر العسكري، وحماية الأحياء، وتشجيع الاقتصاد المنزلي، والمساهمة في توفير التموين الغذائي للمحتاجين. كما عملت هذه اللجان كأدوات لتطوير الوعي الاجتماعي والسياسي في دعم الانتفاضة واستدامتها.

ويمكن النظر إلى هذه الأشكال من المشاركة الديمقراطية على أنها "بصفة عامة نمط سياسي وثقافي يساهم في تحقق أكبر للقدرات الإنسانية المبدعة" (بيستيدزينسكي وسيخون، 1999). إن الديمقراطية بهذا المعنى هي عملية تساند تطوير مفاهيم وهياكل توفر للناس فرصا للتعبير عن آرائهم في قضايا تمس حياتهم حيث يجد عامة الناس وسائل منظمة لهذا التعبير. ومن جهة أخرى، تمتلك تلك المنظمات القدرة على القيام بدور الوسيط بين الناس والدولة من خلال توسيع المجال العام وإدراجه كمدخل مستقر في إطار الدولة (بيستيدزينسكي وسيخون، 1999).

إن تلاشي تلك المنظمات الجماهيرية خلال المرحلة الانتقالية قد أدى إلى وجود نخبة قيادية غير مسئولة أمام دوائر بعينها، بل أصبحت هذه النخبة تبتعد عن شرعيتها في "الأهالي" نظرا لدورها الرمزي في حماية التحرر الوطني وأدوارها التاريخية كممثلة للقضية الفلسطينية. كما لم تتمكن الأحزاب المعارضة اليسارية الضعيفة من الاحتفاظ بأنشطتها أو استمرارها حيث أضعفتها الخلافات الداخلية ووهنها الهيكلي خاصة في إطار غياب الديمقراطية الداخلية والهيمنة المتصاعدة لسلطة الفلسطينية. أما المعارضة الإسلامية فقد ظلت هي الوحيدة القادرة على الاحتفاظ بقاعدة شعبية.

وهكذا استطاعت الدولة الفلسطينية الوليدة أن تغير واقع السياسة والمقاومة وأن تقلل من مشاركة الناس بصفة عامة - والنساء بصفة خاصة - حيث حلت السياسات الرسمية محل الأشكال غير الرسمية للتعبئة إلى حد كبير. كما تمكنت قيادات "الخارج" من الاستيلاء على سلطات زعماء "الداخل" في الضفة الغربية وفي غزة. لقد شكلت ازدواجية الأنشطة السياسية الرسمية القوية إلى جانب الأنشطة غير الرسمية الضعيفة الخطوة

الأولى على طريق تهميش المجتمع المدني والحد من مشاركة النساء. كما أدى تضائل المنظمات الجماهيرية وإخفاق الأحزاب السياسية اليسارية قد أدى إلى أن أصبح الحيز العام في المرحلة الانتقالية حكرا ضمنيا للسلطة الفلسطينية، وخاصة من قبل أجهزتها الأمنية على الرغم من ظهور ظرفي لأصوات معارضة ارتفعت لتنتقد بعض القضايا السياسية والاجتماعية (مارشال، 1994، 144).

لقد فرض المناخ السياسي الجديد على الحركة النسائية وغيرها من الحركات الاجتماعية الأخرى أسئلة صعبة ومحيرة فيما يتعلق بتطوير استراتيجيات تتجه لكل من قضايا النوع في إطار الدولة الصاعدة والظروف الواقعية للاحتلال التي يواجهها الرجال والنساء يوميا.

### اتفاق معلق التنفيذ بخصوص قضايا النوع

انتمت الانتفاضة الأولى بالوحدة والتناغم الوطنيين بما ينطوي عليه ذلك - كما هو الحال في نضالات أخرى للتححرر الوطني - من خفض المطالب المباشرة المتعلقة بالنضال الطبقي والنوع. إلا أنه عند نقطة التقاء الانتفاضة الأولى والتقدم في عمليات السلام بدأت تطفو على السطح المسائل المتعلقة بالنوع بطريقة أقوى. ويعد ميثاق المرأة لعام 1994 من الأدلة على قوة الحركة النسائية في هذه الفترة، حيث تبنى هذا الميثاق اتحاد المرأة الفلسطينية وأغلبية المنظمات النسائية الفلسطينية بعد لقاءات تشاورية وحوارات واسعة النطاق. يشير هذا الميثاق إلى مبدأ "المساواة بين الجنسين" الذي تبناه الإعلان الفلسطيني للتححرر في عام 1988، كما يؤكد الميثاق على الحقوق الوطنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية للنساء، متقدما هكذا بعقد اجتماعي ونوعي جديد للمجتمع الفلسطيني. إلا أن هذا الإنجاز لم تتم ترجمته إلى عملية تعبئة جماهيرية. ذلك أن اللجان النسائية الشعبية والطلائع النسائية المرتبطة بالأحزاب السياسية الفلسطينية لم تتمكن من التنسيق فيما بينها بسبب الاختلافات السياسية التي سادت المناخ العام إثر اتفاقيات أوسلو. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مطالب الميثاق الخاصة بالحقوق المتساوية قد أضعفها غياب الحقوق الوطنية وحقوق المواطنة لكافة السكان خلال المرحلة الانتقالية.

### الحركة النسائية في مرحلة انتقالية

لقد واجهت الحركة النسائية الفلسطينية عدد من الإشكاليات في المرحلة الانتقالية، منها المطالبة بالحقوق المتساوية في ظل ميلاد الدولة الجديدة واستمرار القمع الإسرائيلي الاستعماري والحاجة الفعلية لكلا من الرجال والنساء للاستقلال. وقد شكلت كل هذه العوامل حالة يصعب مواجعتها على الرغم من الجهود المتميزة لعدد من النشيطات لتطويع استراتيجيات متعددة المداخل. وفي الواقع أن استراتيجية "ما بعد الاستقلال" قد هيمنت على هذه المحاولات بما تضمنته من مبادرات للإصلاح القانوني، وإدخال المعاملة المتساوية في الإجراءات الحكومية، وإدراج النساء في الوزارات، والضغط من أجل المزيد من المدارس للنساء في الريف، والمشروعات الصحية الموجهة للنساء وقضايا تنمية أخرى، وتنظيم ورش العمل حول قضايا الديمقراطية، والاهتمام بقضايا اجتماعية ذات خصوصية مثل العنف الأسري. وعلى الرغم من إنجاز العديد من المهام الجيدة، فإن النشاط النسائي قد فقد كثيرا من طابعه السياسي. كما وضعت الجهات المانحة

الدولية المتكاثرة قضايا النساء في مقدمة الأولويات ولكن في الإطار المحدود لبناء الدولة وليس في إطار معركة متواصلة من أجل الاستقلال والديمقراطية الحقيقية. وهكذا، لم يتم التوجه بجدية نحو طبيعة نظام الحكم الفلسطيني باعتباره أحد القضايا الأساسية في عملية التحول الديمقراطي (حمادي وكتّاب، 1990). نتيجة لذلك، أصبح طرح المطالبة بالمساواة بين الجنسين في الحيز العام عملية أكثر تعقيدا وصعوبة بسبب ابتعاد هذه القضايا عن القضايا محل اهتمام نظام الحكم والنظام السياسي. وحتى الأجهزة التي كانت تحمل ضمنا بذور التحول الديمقراطي - مثل المجلس التشريعي الفلسطيني - أصبحت مشلولة الحركة بسبب طبيعة الحكم التسلطية. إن عملية تحلل التعبئة تلك - والتعبئة الشعبية الناتجة عنها - تشكل أسباب كافية لكي نفهم لماذا لا يشارك الناس بصفة عامة والنساء بصفة خاصة بطريقة نشطة في الانتفاضة الحالية.

### نسوية الدولة والنسوية الاجتماعية

تشير انتفاضة الأقصى وما ذكر سابقا حول الحركة النسائية إلى وجود انشاقات كامنة داخل الحركة النسائية نفسها، مثل الانقسام بين من يعتقدون أن حصول النساء على المزيد من الحقوق يمكن أن يحدث في إطار الدولة من خلال الضغط على متخذي وصانعي القرار ومن يخشون فقدان الاستقلالية والتعرض للمخاطر السياسية في إطار برنامج للتحول الديمقراطي والتحرر. إن هذه التناقضات قد تأججت داخل بنية الحركة النسائية. وهذا ينطبق خاصة على حالة اتحاد المرأة الفلسطينية - على غرار الاتحادات الأخرى - والتي تعد منظمة تساندها الدولة وليست كياناً مستقلاً، تطور في إطار البنية القديمة لمنظمة التحرير الفلسطينية. إن وضع هذه المنظمة - باعتبارها ممثلة للنساء الفلسطينيات على الرغم من عدم إجراء انتخابات داخلها لأكثر من عقد - يدمر إمكانيات تعبئة النساء حول قضايا مثل المساواة والحكم الديمقراطي والمشاركة السياسية.

ومن جهة أخرى، فإن اللجنة الفنية لقضايا المرأة، وهي منظمة غير حكومية تقوم بالتنسيق بين لجان المرأة الفلسطينية والمنظمات المعنية بالبحوث حول المرأة، كانت لها رؤية بديلة حول تعزيز قدرات النساء ومشاركتهن. وقد قامت بالدفاع عن هذه الرؤية، إلا أنها لم تدخل في جدل مباشر حولها مع اتحاد المرأة الفلسطينية. وقد قامت اللجنة الفنية لقضايا المرأة خلال الانتفاضة الحالية بأنشطة تراوحت ما بين مسيرات بالشموع، وحملات تنجيه نحو الرأي العام، وتنظيم المؤتمرات الصحفية (حول قضايا تتعلق بالطفولة كما سنرى لاحقا)، وتقديم العون لأسر الشهداء، واستضافة وفود التضامن، وأنشطة أخرى. إن هذه الأنشطة تندرج بصفة عامة تحت قضايا التضامن والرعاية الاجتماعية، إلا أنها لم ترق حتى الآن إلى تشكيل استراتيجيات ناجحة تتعامل مع القضايا السياسية المحورية كما أنها لم تتمكن من توسيع رقعة المشاركة النسائية بطريقة كبيرة.

وهناك مشكلة لدى النسويات في الإجابة على التساؤل حول ما إذا كانت الدولة قادرة على أن تصبح قوة فاعلة تعمل على تحقيق المزيد من المساواة أم أنها أداة للقمع الأبوي أم أنها الاثنتين معا (ألفاريز، 1990). ففي حالة فلسطين، لا تمتلك السلطة الفلسطينية القدرة أو الرغبة السياسية في أن تصبح قوة للتحول الديمقراطي، وبالتالي أصبحت هناك حاجة ملحة إلى تطوير كيان مستقل يكون مسئولا أمام النساء وخاضعا لمساءلتهم. ذلك أن المعارك التي تقودها الحركات الاجتماعية والقائمة على أساس النوع أو على أساس طبقي ينبغي أن

تدار سواء من داخل أو خارج الجهاز السياسي للدولة، إلا أن الوضع الفلسطيني الحالي يتطلب المزيد من التركيز على المجال الموجود خارج نطاق الدولة حيث تستطيع القوى الفعلية ممارسة الضغوط على الدولة وجعلها أكثر استجابة لتطلعات النساء. كما أن التبعات الاجتماعية والاقتصادية للقمع الإسرائيلي للانتفاضة قد أثرت على النساء في أماكن متعددة، حيث تعيش الآن ما يزيد عن نصف أسر قطاع غزة والكثير ممن يقيمون في معسكرات اللاجئين في حالة من الفقر. إن الاعتراف بتنوع المشاكل التي تواجه النساء يسمح بتطوير برامج وخطط عمل تكون جاذبة لمزيد من النساء.

ازدواجية الخطاب السياسي: التركيز على الجانب العملي في مواجهة التركيز على الجانب الاستراتيجي

لقد طورت انتفاضة الأقصى خطاب سياسي مزدوج يؤثر بدوره على مستوى المشاركة. فالسلطة الفلسطينية تستغل الانتفاضة أساساً كقوة ضاغطة لتغيير شروط التفاوض والوصول إلى اتفاق حول الوضع النهائي في أقرب وقت ممكن. أما القيادات الشعبية للحركة الوطنية التي تمثل كيانات سياسية غير رسمية إلى حد ما فهي تتبنى إطاراً ينسجم أكثر بالرؤية الاستراتيجية، حيث تنظر إلى الانتفاضة باعتبارها وسيلة لتحرير الأرض والحصول على الحقوق الوطنية من خلال إنهاء الاحتلال الإسرائيلي. وعلى الرغم من أنه قد يتلاقى الهدفان في بعض الأحيان، إلا أنه توجد تناقضات عميقة فيما بينهما. ذلك أنه من غير المحتمل أن تصل السلطة الفلسطينية إلى اتفاق سريع يحل القضايا التاريخية الأساسية المتعلقة بالصراع الإسرائيلي-الفلسطيني. وهكذا يلوح في الأفق بروز الصراعات الداخلية المصحوبة بإجراءات السلطة المنافية للديمقراطية. وفي هذا الإطار، تتناقض المشاركة الواسعة مع مصالح النخبة الحاكمة.

النضال عند الحدود في مواجهة النضال داخل المجتمعات المحلية

إن مواقع وطبيعة المقاومة الفلسطينية في الانتفاضتين عوامل أساسية لفهم تهميش النساء والمجتمع المدني. ففي الانتفاضة الأولى، كانت المقاومة تدور في المجتمع وفي الشوارع والأحياء والمنازل، كما كانت الأحجار تمثل السلاح الأساسي للدفاع عن كرامة المجتمع المحلي. في هذا الإطار شاركت النساء في صدامات مباشرة مع الجيش الإسرائيلي، سواء بصفتهم متظاهرات أو قاذفات للحجارة أو حاميات ومنقذات للشبان. وكانت المنازل والمجتمع مسرحاً لصراعات يومية مع الجنود الإسرائيليين. وبهذا الصدد يشير يوفال ديفيس إلى أن "عادة ما يختفي التقسيم الواضح بين الجنسين وقت الحرب حينما لا يكون هناك تقسيماً واضحاً بين ميدان المعركة والجبهة الداخلية" (يوفال-ديفيس، 1997).

أما في الانتفاضة الحالية، فإن المواجهات تحدث عند الحدود ونقاط العبور والتفتيش فيما بين المناطق التي حددتها اتفاقيات أوسلو. تمثل هذه النقاط حدود "السيادة" الفلسطينية وتقع تحت رقابة الجيش الإسرائيلي. لقد مارس الإسرائيليون سلطتهم على هذه الأماكن على مدى أعوام ليمنعوا الفلسطينيين من الحصول على الرزق ومن ممارسة الحياة الاجتماعية أو من تقوية أواصر الوحدة الوطنية. وفي هذه الظروف، تنقل أدوار النساء في المقاومة المباشرة إلى أضييق الحدود في غياب البعد الاجتماعي مع عسكرة الشارع والآثار

المتفاوتة للحظر على حركة النساء. ويمكن القول أن هناك علاقة طردية بين تنامي العسكرة وممارسة العنف العسكري وبين مشاركة النساء والمجتمع الأوسع.

إن تشكل المناضلين في مواجهة غير المناضلين مسألة تظل مرتبطة بقضايا النوع، فهي مبنية على المفاهيم الإيديولوجية للأنوثة والذكورة وليس على القدرة الفعلية على المقاومة (يوفال ديفيس، 1997)، وهو ما يحدث أيضا في مجتمعات أخرى. إن اتساع دور النساء في الانتفاضة الأولى كان ممكنا حيث ظل التقسيم ما بين مقاتلين وغير مقاتلين أمرا غير خاضع لحدود قاطعة. أما في الانتفاضة الثانية، فإن تعريف "المناضلين" يرتبط ارتباطا وثيقا بعوامل السن والنوع. نتيجة لذلك، تم إبراز الدور الإنجابي للنساء كحاملات للمقاتلين وأمهات الشهداء - وهو الدور الذي تتبناه الثقافة السياسية الفلسطينية - باعتبارهن رموز المقاومة (بيتيت، 2001). هذا في الوقت الذي تواجه فيه الأمهات حاليا اختيارات صعبة بل ومميتة. وسوف نناقش فيما بعد ثلاث أزمات مرتبطة بالموضوع أدت إليها (أو أبرزتها) مستويات وأشكال ومواقع ممارسات القوة المبالغة للإسرائيليين خلال الانتفاضة الثانية وهي: أزمة في الذكورة، وأزمة في الأبوة وخاصة ما يتعلق بأدوار الآباء في توفير الحماية والتموين للأسر، وأزمة في الأمومة حيث تواجه الأمهات تناقضات قاسية في مسؤولياتهن تجاه الأطفال.

## حجم العنف

لقد شهدت الشهور الأربعة الأولى للانتفاضة الثانية حالات عنيفة من الموت والأضرار فاقت بكثير ما حدث خلال سنوات الانتفاضة الأولى. فحتى منتصف فبراير كانت قوات الأمن والمدنيين الإسرائيليين قد قتلوا ما لا يقل عن 354 فلسطينياً أغلبهم من المدنيين وما لا يقل عن 102 منهم تحت سن 18 سنة. كما تشير التقديرات إلى وجود ما يقرب من 11000 مصابا فلسطينيا. ومن جهة أخرى، قامت قوات الأمن الفلسطينية والمدنيين بقتل ما يقرب من 50 إسرائيليا، منهم 19 ينتمون إلى قوات الأمن الإسرائيلية والباقي مستوطنين وبدرجة أقل مدنيين من داخل إسرائيل من بينهم شخص واحد يبلغ 16 سنة. وبينما يتعلل المدافعون عن إسرائيل بأوضاع الصراع القائمة - جزئيا لإطلاق يد الجنود الإسرائيليين في استعمال القوة وتدمير الملكيات دون حاجة إلى تحريات مسبقة ودون حق الطرف الآخر في المطالبة بتعويضات - فإن الواقع يقول أن الانتفاضة الثانية أقرب إلى الحرب وإن كانت غير متكافئة في ظل هذا الاحتلال العسكري، وهو الأمر الذي يختلف عن الانتفاضة الأولى حيث اتسم الصراع بحدة أقل. وكما يقول أحد الصحفيين المخضرمين فإن هذه الحالة تسمى "في عالم الواقع حربا مدنية" (فيسك، 20 ديسمبر 2000).

## مواقف النساء والرجال

لا تختلف جذريا مواقف النساء والرجال الفلسطينيين حول الطبيعة العنيفة لهذه الحرب. تشير البيانات المقسمة على أساس النوع الواردة في استطلاع الرأي الذي تم نشره في يناير<sup>d</sup> أن 70% من النساء و 74% من الرجال يوافقون على العمليات العسكرية الفلسطينية باعتبارها ردا مناسباً على الاعتداءات الإسرائيلية. كما تبين الإحصائيات أن 48% من النساء و 52% من الرجال يوافقون على العمليات الانتحارية مما يشير

إلى وجود فجوة نوعية تبلغ 4% فقط. أما أهم فجوة ظهرت فيما بين نتائج هذا الاستطلاع واستطلاعات سابقة للانتفاضة فهي تكمن في أن ما يقرب من ربع الفلسطينيين فقط (26% في الاستطلاع الذي أجراه مركز القدس للإعلام والاتصال في مارس 1999) كانوا موافقين فيما قبل على العمليات العسكرية. كما وجدنا فجوة مهمة أخرى تتعلق بمدى تفاؤل الفلسطينيين بالمستقبل والذي تحول من ارتفاع نسبي إلى شبه اختفاء. إن الإخفاق الساحق لإسرائيل في صنع السلام خلال السنوات الانتقالية بالإضافة إلى استعراض القوة الحالي يفسر هذا الهبوط الحاد في التفاؤل على الرغم من أن أغلبية الفلسطينيين ما زالوا يدعمون عملية السلام، كما سنرى فيما يلي.

لقد أشار استطلاع رأي شهر يناير المذكور أعلاه إلى أن 16% من النساء و 22% من الرجال ينظرون إلى المقاومة المسلحة على أنها الطريق الوحيد، كما تؤمن الأغلبية بأهمية وجود أشكال مزدوجة من النضال العسكري والنضال الشعبي. إن الفجوة البسيطة في إجابات الجنسين على السؤال السابق تتسع حينما يتم التطرق إلى طرق الوصول إلى اتفاق مقبول لكلا الطرفين. فبينما تفضل 27% من النساء طريق المفاوضات لا يميل نحو هذا الاختيار سوى 16% من الرجال. كما أن 22% من النساء اخترن طريق المواجهة في مقابل 29% من الرجال، وتفضل 34% من النساء استعمال طريقة مختلطة تجمع بين الوسيلتين في مقابل 38% من الرجال. وأخيراً، فإن 13% من النساء و 15% من الرجال يعتقدون أنه لا يمكن الوصول إلى اتفاق.

تتضح هذه الفروق أيضاً في دعم عملية السلام، وهو في حد ذاته مفهوم غامض. إلا أن دعم النساء لعملية السلام يرتفع بطريقة ملحوظة عن دعم الرجال. فقد لاحظ أحد المحللين لاستطلاعات الرأي "أن 73.4% من الإناث و 65% فقط من الذكور يدعمون عملية السلام في المتوسط على مدى ثلاث سنوات" (مركز القدس للإعلام والاتصال، 2001، 7). كما نجد نفس الفجوة النوعية إلى حد كبير في استطلاع الرأي لشهر ديسمبر على الرغم من أن دعم عملية السلام قد انخفض كثيراً حيث بلغت الاستجابات الإيجابية نسبة 50% عند النساء و 42% عند الرجال. وقد يمكن تفسير ذلك بميل النساء نحو الاستقرار، وهو ما يتضح أيضاً من النسبة المرتفعة من اللاتي أشرن إلى الرئيس ياسر عرفات باعتباره أكثر الوجوه احتراماً. إلا أن مواقف النساء والرجال من استعمال الفلسطينيين للعنف تظل متقاربة إلى حد بعيد. وربما يكون الزعم بأنه "تركيبية الرجال الطبيعية مرتبطة بالحرب، بينما تركيبية النساء الطبيعية مرتبطة بالسلام" (ديفيس، 1997، 94) أصدق فيما يتعلق بأدوار الجنسين عنه فيما يخص المواقف والمعتقدات.

#### الذكورة في أزمة

إن المشاركة المتفاوتة للنساء والرجال في المصادمات العنيفة قصة أخرى على الرغم من أن معظم الرجال الفلسطينيين فوق سن 25 سنة غير مشاركين أيضاً. إن طبيعة المصادمات الشعبية العنيفة التي طبعت الشهور الأولى للانتفاضة اتسمت بتقسيم واضح بين الجنسين كما خضعت لعامل السن. فإذا ما شكلت الحرب "أكثر الأماكن المباشرة" لتشكيل وإعادة إنتاج الذكورة (مورجان في برود وكافمان، 1994، 165)، فإن بعض الحروب والصراعات الخاصة تقوم بهذا الدور بطرق محددة تذكرنا بأنه "يتم إعادة إنتاج الأبوية سواء

داخل كل نوع أو فيما بين النوعين" وبالتالي "يتطلب ذلك المزيد من الاهتمام بتلك المؤسسات المسؤولة بطريقة حيوية عن إنتاج وتشكيل الهوية الذكورية" (كانديوتي، 1994، 199). ففي المصادمات التي نتحدث عنها، يشير ارتفاع نسبة الوفيات والإصابات في صفوف المتظاهرين والمناضلين الفلسطينيين بالإضافة إلى أماكن وأشكال ونتائج تلك المصادمات إلى وجود أزمة ذكورة، مما يتطلب اهتماما خاصا.

زعزعة أدوار الذكور: هل يؤدي إلى أزمة في الأبوة؟

لا يمكن اختصار تضحيات ونضالات الشبان والأطفال الفلسطينيين في المظاهرات التي يقومون بها عند نقاط العبور والتفتيش إلى أزمة في الهوية الذكورية. فما من شك أن أزمة الهوية الوطنية، والطبقية والعرقية متداخلة بعمق في هذا المجال. فالمسألة مختلفة تماما، حيث تتولد أزمة الهوية النوعية نتيجة وجود سلسلة من الأزمات ذات الصلة، سواء في الوطنية الفلسطينية بعد أوسلو على المستوى السياسي، وفي الآثار المهنية على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي كنتيجة لنظام الفصل العنصري المنبثق عن أوسلو، وفي آثار الاحتلال على الاقتصاد، والتي تشكل جميعا أسبابا لتهميش بعض مجموعات الرجال في سوق العمل مما زعزع من أدوارهم الذكورية داخل الأسر. صحيح أن الأغلبية العظمى لمعيلي الأسر الفقيرة من الذكور المندرجين في القوى العاملة (التقرير الوطني للفقر، 1998، 43) إلا أن ارتفاع معدلات البطالة أو العمل في وظائف متدنية وبأجور منخفضة مقارنة بمستوى الأسعار قد يؤدي إلى إخفاق هؤلاء المعيلين في الوفاء بالاحتياجات الفعلية لأسرهم. والواقع أن دخول الشباب في صفوف القوة العاملة وتأسيس أسر يعتبر معضلة حقيقية. هذا في الوقت الذي قامت فيه شروط أو سلبو المهينة بزعزعة أدوار هؤلاء الشبان كأبطال ومسؤولين عن المقاومة الوطنية.

ويمكن مقارنة هذا الوضع بالأزمة النوعية التي حدثت في زمن سابق والتي وصفها طومسون في سوريا ولبنان غداة الدمار الذي حل بعد الحرب العالمية الأولى وبسبب النظام الاستعماري المرتبط بهذه الحرب. إذ يشير طومسون إلى:

"التمزق العميق الذي عانته الأسر أثناء وبعد الحرب العالمية الأولى، وإنشاء دول وطنية جديدة على المستوى النظري، وفرض الحكم الفرنسي. إن تزواج هذه الشروط الثلاثة قد ساهم في ظهور ردود أفعال اتسمت ببروز الضغوط العصبية بسبب تغير اقتصاديات الأسر وتبدل أدوار الجنسين على المستوى الخاص وإعادة هيكلة المجتمع ونظام الحكم على المستوى الكلي" (طومسون، 2000، 6).

ويسمى طومسون ردود الأفعال المرتبطة بالضغوط داخل الأسر، وفي المجتمع ونظام الحكم بـ"أزمة الأبوة" (طومسون، 2000، 6). إن التمزق الذي يحياه الفلسطينيون على هذه الأصعدة الثلاثة - أي داخل الأسر بكل ما تواجهه من صدمات، وفي المجتمع، ومع نظام الحكم الذي يعيش حالة تشتت ما بين سلطة وطنية ضعيفة واستعمار إسرائيلي متسلط - يؤدي هو الآخر إلى بروز الضغوط العصبية فيما يتعلق بأدوار الجنسين وهي الضغوط التي أدت الانتفاضة الحالية إلى تفاقمها.

ففي الانتفاضة الثانية يعبر الشباب المتجهين إلى نقاط العبور عن رفضهم لظروف معيشتهم والوجه المظلم لإمكانيات المستقبل، سواء باعتبارهم عمال عاطلين أو أطفال لاجئين محاصرين في قطاع غزة، أو حتى أفراد من قوات الأمن يقيمون بحراسة الحدود ولكنهم ممنوعين من الابتعاد عن هذه الحدود. إلا أن هؤلاء يواجهون هناك قوة تعديرتهم مهمشين وأدبيين من درجة أدنى. كما أنهم يواجهون غياب حكومة وطنية لها وجود نظري لكنها مسلوية السلطة عمليا وغير قادرة على القيادة. ومن الملفت للنظر هذا أن الرئيس ياسر عرفات المعروف باسم "الوالد" والذي مارس طويلا سلطة "أبوية" أو "نوع من اللاهوت الجديد" (هلال، 1997) على الحركة الوطنية لم يتوجه مباشرة إلى شعبه إلا مرة واحدة فقط خلال الأشهر الأربعة الأولى للانتفاضة. فقد لعب بالأحرى دورا مروغا ما بين الالتزام بعملية أو سلو التي يرتبط بها سواء تحت ضغط القوة أو بمقتضى الاتفاقيات وبين ركوب موجة التمرد ولكن بحرص. كما أن الموارد السياسية والثقافية المتاحة للشباب المتمرد تمكنهم من المقاومة ولكنها لا تمكنهم من الوصول إلى حل.

### طقوس بلوغ أم حلقة محكمة؟

عند حديثه عن العنف الذي مارسه الجنود الإسرائيليون خلال الانتفاضة الأولى ضد الشبان الفلسطينيين سواء في الشوارع أو في السجون يشير بيتت إلى أنه "يتم تقديم عمليات التعرض للضرب (والاعتقال) على اعتبار أنها طقوس بلوغ حيوية بالنسبة لتشكيل الهوية الخاصة للذكر البالغ، وهذا يؤدي إلى نتائج خطيرة على مستوى الوعي السياسي وعلى مستوى العمل السياسي" (بيتت، 2000، 103). إن الشبان الفلسطينيين الذين يتعرضون للعنف الإسرائيلي ينتقلون من مرحلة أولى من الانعزال عن المجتمع إلى مرحلة خطيرة يكونون فيها "خارج الزمن الاجتماعي" حيث يخضعون لعنف جسدي يقاومونه وأخيرا إلى مرحلة إعادة الدخول في الحياة الاجتماعية الطبيعية والتي غالبا ما يصاحبها الحكايات التي يتداولها الوسط المحيط حول التجربة، وهو ما يؤدي إلى التعظيم من "الاعتراف المجتمعي ومن الرصيد الذكري والثوري وهو ما يقود هؤلاء الشبان إلى القيام بأدوار قيادية في المنظمات السياسية" (بيتت، 2000، 112).

تبرز هنا الحاجة إلى إجراء المزيد من البحوث لعقد المقارنة ما بين طقوس الانتفاضة الأولى و"الطقوس" المرتبطة بالانتفاضة الثانية. إلا أننا نتصور أنه توجد فروقا جوهرية فيما بينهما. فهناك أولا الوجود المتعاطف للموت والتعرض للإصابة في مواقع الصدام حيث يعرض المتظاهرين أنفسهم للنيران الإسرائيلية. وهكذا تعبر ساحات الصدام المختلفة عن الوضع السياسي الصعب في مرحلة ما بعد أو سلو والذي يفوق التوجه الديني للانتفاضة الذي يحبذ الاستشهاد. صحيح أن الانتفاضة الأولى كانت تكرم شهدائها، إلا أن حرب العصابات شكلت طابعا مميزا لها وخرج المحتجون وقاذفو الأحجار من داخل المجتمع وألقوا برسائلهم وقادتهم ثم عادوا إلى المجتمع الذي ينتمون إليه لاستئناف حياتهم. أما في مصادمات الانتفاضة الثانية، فإن المجتمع لا يشكل محيط قابل لتوفير الاستدامة والحماية بل بالأحرى جمهور يسمع عن أحداث سواء تقع تحت العيون في نقاط العبور والتفتيش أو من خلال مشاهدة قنوات التلفزيون المحلية والفضائيات التي تقدم التغطية الحية داخل المنازل ساعة بساعة.

كما يوجد هناك فرق أساسي في عمليات إعادة الاندماج في المجتمع وفي الاعتراف بالذکور وبالرصید السياسي الذي يحصلون عليه حيث أن معظم المتظاهرين في الانتفاضة الحالية من الشباب وهم لا يحصلون على وضع الكوادر السياسية ولا يتحولون إلى قيادات داخل مجتمعاتهم. وهذا يأتي دور ما أسماه سابقا بـ"الشعبوية التسلطية" وهو النظام الذي تستند شرعيته على "الناس" أو "الشارع" والذي يضع في نفس الوقت قيودا على المشاركة السياسية الديمقراطية. وسواء تعلق ذلك بالسلطة الفلسطينية أو بحركة فتح - وهو الحزب المهيمن على كلا من الانتفاضة والحكومة - فإن القيادات السياسية تستعمل الشباب المتمرد، بينما لا يحدث تغيير في العلاقات المتبادلة فيما بين الطرفين. ومن الواضح أن هذه النقطة تحتاج إلى كثير من البحث بما في ذلك أثر التدهور في تدخلات الحيز العام وهو ما يشير إليه هابرماس في إطار ثقافي مختلف تماما حيث "يتجاوب الجمهور بالتصفيق أو بالامتناع عن التصفيق عوضا عن الخطاب النقدي" (كالهون، 1992، 26).

إن هذه الآليات تدفعنا إلى القول بأن أزمة الذکورة لا يتم حلها من خلال المقاومة الشعبية، بل قد يكون تصعيد الأعمال العسكرية هو الدحل الوحيد المطروح اليوم. ومع استمرار الانتفاضة مصدوبة بطمس العمليات العسكرية للمصادمات الشعبية التي تقوم بها مجموعات صغيرة من الشبان، فإن الأزمة تتسم بالمزيد من العسكرة وتصبح المشاركة أكثر تقلصا فيما عدا ما يتعلق بتعرض هؤلاء الشبان للعنف الإسرائيلي. وفي حين تمكن الأنشطة العسكرية وصول بعض المشاركين من الشباب إلى السلطة، فإن هذه السلطة تظل مجزأة ومنفصلة عن المجتمع، مما يجعلها أكثر قابلية للتحويل إلى صراعات على السلطة عن كونها ممارسات للسلطة السياسية في إطار ديمقراطي.

ولدان يمثلان رمزان متناقضان

يبدو من المهم التطرق إلى الصورتين اللتان حازتا على أكبر قدر من الشعبية في الانتفاضة الثانية. فالصورة الأولى معروفة دوليا وهي لذلك الأب الشاب الذي حاول بلا جدوى حماية ابنه الصغير محمد الدرة البالغ من العمر إثني عشر عاما. وقد تناولتها كل أجهزة الإعلام الفلسطينية بأشكال متعددة برزت من خلالها صورة مأساوية "لأزمة الأبوة" (طومسون، 2000، 284) مشيرة ليس فقط إلى إخفاق السلطة الأبوية بل إلى الفشل في توفير الحماية الأبوية. أما الرمز الثاني فهو لفارس عودة، وهو شاب فلسطيني نحيل ينتمي أيضا إلى قطاع غزة ويبدو وكأنه يبلغ هو الآخر 12 سنة، يقف متحديا أمام دبابة إسرائيلية عملاقة، في يده حجر، وهي الصورة المنتشرة في المحلات والمكاتب والمنازل الفلسطينية. وفي نظرة متقدمة "لكلتا الصورتان اللتان ملأتا عيون الفلسطينيين خلال الشهور الثلاثة الأخيرة" يكتب زكريا محمد أن "محمد الدرة قدم لنا رمزنا بموته، أما عودة فقد قدم لنا رمزنا بوقفته المتحدية" (محمد، 2001، 10).

إلا أن نظرة زكريا محمد أكثر تفردا، فهو يلاحظ أن أولاد الثانية عشر لازالوا ينظرون إلى الحرب باعتبارها لعبة وهو بالتالي يرفض نعتهم بالشهداء حيث تعني تلك الصفة ضمنا "أن الضحية واعية تماما بمعنى الحرب وتعلم ماذا يعني الموت من أجل قضية ما" (محمد، 2000، 9). إلا أن هذا التحليل لا يأخذ في الاعتبار كون الفتى الذي يقف أمام الدبابة يواجه وضعاً مئوساً منه، كما لم تتخذ ردود الفعل الشعبية هذا الواقع بعين

الاعتبار. بل أن هناك ألماً إضافياً وهو أن فارس قد أصيب برصاصة في العنق خلال مظاهرات جرت بعد عشرة أيام وظل ينزف حتى الموت في نقطة تفنيس كارني. إن المعاني المتناقضة التي تحملها هذه الصور تحتاج إلى وقفة. فهي تمثل موقف ينطوي على تحدي بكل تأكيد، إلا أنه يبدو وكأنه محكوم عليه بالفشل حيث طفل شديد الضعف يمثل رمزاً للمقاومة الوطنية. لقد كان الشباب - وخاصة أطفال الحجارة - رموزاً للانتفاضة الأولى، وأملًا في المستقبل وفي تحقيق الاستقلال. إن صورتان تجسدان بطريقة واضحة السلطة الإسرائيلية العنيفة والتي لا تخضع لأيّة مساءلة في مواجهة طفل معرض للخطر لا يتمتع بأيّة حماية وهي الصور التي لا يواكبها مقاومة أو إجراءات سياسية من قبل البالغين. إن رمز فارس عودة يتفاعل مع ذلك الرمز الذي يمثله محمد الدرة - وهي رموز لأطفال فشل الأب في حمايتهم - بل أخفق المجتمع ككل ونظام الحكم في ذلك. إننا نتصور أن تلك الإخفاقات في الحماية تؤدي في المقام الأول إلى أزمات في الأبوة.

### النشاط النسائي وأزمة الأمومة

إن تناول الأنشطة النسائية أثناء الانتفاضة قد يبدأ بمشاركة النساء في منظومة من الأنشطة غير الرسمية التي تراوحت ما بين مساعدة "الشباب" خلال المظاهرات والمشاركة الواسعة في المسيرات الجنائزية وصولاً إلى رعاية الأسر والمصابين. إلا أننا سوف نبدأ بوالدة فارس عودة، ذلك الطفل الذي تحدى الدبابة الإسرائيلية. تشير تقارير الصحافة إلى أن أمانة عودة كانت قلقة للغاية بشأن ابنها الذي كان قد أقسم على الانتقام لمقتل ابن عمه على أيدي الجيش الإسرائيلي. وقد حاولت هذه الأم أن تتحدث مع وليدها بل ذهبت تبحث عنه عند نقاط العبور. وكانت كلماتها لمراسل واشنطن بوست: "قد أكون ذهبت إلى هناك أكثر من 50 مرة للعثور عليه". وفي الواقع إنها كانت وجهاً مألوفاً عند نقطة عبور كارني لدرجة أن الأطفال كانوا يمازحون فارس بقولهم "يا فارس، ما فرقة الضرب العنيف هذه التي تبحث عنك؟" (هوكستادر، 12 ديسمبر 2000، 2).

لقد تميزت النشاطات النسائية في الانتفاضتين بشكل من أشكال الامتداد لأدوار النساء وبالأخص "نشاطية الأمومة" والتي كانت أكثر ظهوراً في الانتفاضة الأولى حينما قامت النساء الأكبر سناً بإيواء الشباب والجنود المتمردين. أما فيما يتعلق بالانتفاضة الثانية، فإن هذه "الأمومة الحامية" لا تجد مكاناً لها وهو ما يتجلى في انخفاض حاد "لأزمة الأمومة" التي تصاحب أزمة الأبوة المشار إليها سابقاً. وفي حين تميل أجهزة الإعلام إلى إبراز صور الأمهات اللاتي يباركن استشهادهن، تشير حالة أمانة عودة إلى الصراع الحقيقي الذي تعيشه الأمهات وإلى أن مباركة الأمهات للاستشهاد لا تعني في كل الأحوال انتهاء الصراعات الداخلية المميته. فإذا ما صح افتراض روديك بأن ممارسات الأمومة تحكمها "ثلاثة دوافع هي الحفاظ على الطفل ونموه وقبوله" (روديك في ميير 1997، 589)، فإن هذه الدوافع قد تبدو مؤلمة ومتناقضة فيما بينها حيث تتعارض أهداف الحفاظ والنمو (بما تحمله من معاني الفهم والالتزام السياسي) مع القبول خاصة حينما تقوم الدولة والمجتمع - أو المحيط الاجتماعي - بتكريم المقاومة حتى وإن كانت تعني القيام بممارسات خارجة عن المألوف. إن كلمات النساء أنفسهن عن افتقاد القدرة النسبية على حل تلك التناقضات تشير إلى أسباب إضافية للضغط التي يقعن تحت وطأتها.

في هذا الإطار من الطبيعي أن تصبح أحد أكثر مبادرات الحركة النسائية الفلسطينية استمرارا هي تلك التي تناهض المزمع بأن الأمم المتحدة الفلسطينية يرسلن أطفالهن إلى نقاط العبور لاستشهاد، وهي الإدانة التي يطلقها المعتدي الإسرائيلي بوقاحة مدعيا أن الضحايا هم المتسببين في موتهم. لقد أصدرت الحركة النسائية والأمهات الفلسطينيات المقيمت في ظل الاحتلال في الضفة الغربية وفي غزة نداء في 29 أكتوبر 2000 من أجل حماية الأطفال الفلسطينيين جاء فيه أن "أهم أولوية هي حماية أطفالنا وكفالة الحق لهم للعيش بلا خوف أو أذى أو إهانة". كما أكد النداء على "أنه لا يتم إرسال أطفالنا إلى الخطوط الأمامية، فأما إن كان الخطر والمواجهة تحيطهم من كل جانب بالقرب من بيوتهم ومدارسهم. فبالنسبة لمعظم أطفالنا تعتبر الشوارع هي أماكن اللعب وذن لا نمتلك وسائل تأمين لعبهم وتعليمهم التي نتطلع إليها. كما أننا نلاحظ أن الجيش الإسرائيلي يحضر إلى الأرض الفلسطينية لمواجهة أطفالنا والعكس ليس صحيحا" (اللجنة الفنية لقضايا المرأة، 2000).

كما لاحظت العديد من النشاطات أن السلطة الفلسطينية لم تتخذ التدابير اللازمة لمنع الأطفال من الاشتراك عند نقاط التفتيش، ونظمت الحركة النسائية الندوات وأصدرت النداءات وعقدت مؤتمرا صحفيا قدمت خلاله أمهات الأطفال الشهداء في مواجهة الصورة العنصرية التي يقدمها الآخرون حول الأمهات الفلسطينيات. لقد استعملت إسرائيل كلمات الملكة سيلفيا التي ألقته في نيويورك استعمالا واسعا في حملاتها الدعائية. إلا أن ملكة السويد - والتي تم توجيه النداء المذكور أعلاه إليها - قد اضطرت إلى تقديم توضيح واعتذار.

والواقع أن الحركة النسائية الفلسطينية قد نظمت التظاهرات العامة الوحيدة التي خرجت عن إطار المسيرات الجنائزية أو الاستعراضات العسكرية لبعض الفرق السياسية. فقد نجحت في تنظيم مسيرات بالشموع في رام الله وغزة وفي القدس، ونجحت في استقطاب العديد من المشاركين على الرغم من أن الدعاية لتلك الفعاليات كانت بسيطة وكان مداها الزمني والجغرافي محدودا. إن كون الرجال والنساء والأطفال قد احتشدوا في هذه المظاهرات يشير إلى حاجة الجمهور الملحة لوجود وسيلة للتعبير السياسي والاجتماعي. وقد وفرت الحركة النسائية بهذه المناسبة فرصة - ولو محدودة - لالتقاء المجتمع المدني ككل. لقد دخلت عدة مجموعات من الشباب وسط المتظاهرين وتقدمت نحو نقاط التفتيش في رام الله باستعداد تام للمواجهة القادمة. كان البعض منهم متحمس لجمهرة المتظاهرين بينما سخر البعض الآخر من الشموع وشجعوا كل المشاركين على التوجه إلى نقطة التفتيش. ومن الواضح أن هؤلاء الشباب قد بدعوا نشاطهم منطلقين من عالمهم الثوري الخاص الذي يركز على أخلاقيات مساندة الأنداد. كما حاول بعضهم إطلاق شعاراتهم التي بدت أكثر التهبا وأقل وعيا من تلك التي أطلقها جمهور المتظاهرين. ومن الملفت للنظر أن النساء نجحن في إسكات هؤلاء الشباب باسم الديمقراطية، وهو ما يشكل ربما واحدة من النقاشات العامة النادرة بين المناضلين والجمهور أثناء انتفاضة برز فيها المجال العام على شاشات الفضائيات أكثر مما حدث في شوارع رام الله والمدن الفلسطينية الأخرى.

#### استراتيجيات النضال النسائي

تدرك تماما العديد من النشاطات في الحركة النسائية الاختلافات الواردة في أدوار النساء خلال الانتفاضتين، كما أنهن يعبرن بوضوح عن الحاجة الملحة إلى تطوير استراتيجيات جديدة تربط ما بين جدول أعمالهن

كنساء والأهداف الوطنية والنضال. وقد شاركت النشاطات من معظم المنظمات النسائية يوم 16 ديسمبر في تجمع بمدينة رام الله تحت عنوان "الحركة النسائية والوضع الراهن: نحو المزج بين جدول الأعمال الوطني والنسوي".

لقد أكدت العديد من المتحدثات على الفروق الواردة بين الانتفاضتين خاصة فيما يتعلق ببروز المشاركة النسائية في الانتفاضة الأولى حيث كان "الاحتلال في كل مكان" وكانت هناك مشاركة شعبية واسعة. أما في الانتفاضة الثانية، فإن الأعباء التي تقع على كاهل النساء قد تزايدت، وهي تعود على سبيل المثال إلى ارتفاع التكلفة الإنسانية بما في ذلك وجود الآلاف من المعوقين الذين يحتاجون إلى رعاية، إلا أن هذا الشكل من أشكال المشاركة يختفي وراء أسوار المنازل.

تصف إحدى المتحدثات التي كان لها دور قيادي خلال الانتفاضة الأولى هذه القيادة بأنها "قيادة مدنية لها جذورها في المجتمع الذي تتجاوب مع احتياجاته، وهو ما مثل إطارا مناسباً لمشاركة النساء". وبينما اعترفن أن التنازل عن تلك المسؤوليات لصالح السلطة الفلسطينية في إطار بناء الدولة، بما في ذلك المسؤوليات الرعائية التي وقعت مسؤوليتها أحيانا وجزئيا على عاتق النساء، فإن النشاطات قد عبرن عن قلقهن العميق لسلب النساء أدوارهن. ومن الملفت أيضا أن عدد من النساء - معظمهن عائدات من الخارج سواء كن من أعضاء منظمة التحرير أو من أسرهن التي عادت في إطار اتفاقيات أوسلو - من اتحاد المرأة الفلسطينية قد اعترضوا على صحة عقد المقارنة بين الانتفاضتين ورفضوا فكرة المشاركة المحدودة للنساء. وقد اعتبرن أن مشاركة الكوادر النسائية في اللجان المنسقة الرسمية على مستوى البلديات وفي الأحزاب السياسية، وكذلك دور النساء في "تشجيع أطفالهن" على المقاومة تمثل أشكالا مهمة وصالحة للمشاركة. وفي نفس الاتجاه نادى العديد من المشاركات بتشجيع الشباب على المشاركة في المظاهرات عند نقاط التفتيش. إن هذه الفكرة تتفق منطقيا مع وجهة النظر التي ترى أن تكون المشاركة في النضال الوطني على هذا النحو، إلا أننا نعتبر أن وجهة النظر هذه ستؤدي استراتيجيا إلى نهاية قاتلة للحركة النسائية.

تشير ورقة مفاهيمية أعدتها إحدى النشاطات من منظمة غير حكومية تقوم بالنضال من أجل الإصلاح التشريعي وتقديم المساعدات القانونية للنساء خلال فترة أوسلو إلى أن القضايا الوطنية والنسوية متداخلة تماما وهي تتحدى الحركة بعدم غلق الأبواب التي تفتحت خلال المرحلة الانتقالية حيث تم طرح قضايا حقوق النساء والأطفال والإنسان على الساحة الفلسطينية. وبينما بدت هذه الفكرة صحيحة من جوانب عدة، ذكرت إحدى النشاطات الحضور بالفشل الكبير الذي أصاب عمل المنظمات غير الحكومية في مرحلة أوسلو، وهو ما يقوم على الفشل في الاعتراف بأن السياسة تعني السلطة وأن غياب الديمقراطية في السياق الفلسطيني يحتاج إلى مواجهة سياسية ولا يمكن أن يستند فقط على أنشطة المنظمات غير الحكومية.

كما أشارت متحدثة أخرى أن العلاقة مفقودة بين النسوية والنساء، بل والمجتمع ككل. ومن هنا ظهر توجه استراتيجي للنضال ضد تقليص أدوار النساء، ليس من خلال المناداة بأن تستولي الشباب على الأدوار العسكرية للشبان، بل في توسيع إطار المشاركة من خلال ممارسات سياسية بديلة. ترتبط هذه الاحتياجات ارتباطا وثيقا بتطلعات الشعب الفلسطيني، إلا أن هناك مسؤولية تقع على المجتمع المدني لإبراز هذه العلاقة

والقيام بدور فعلي في الحياة السياسية. ويمثل تطوير سياسات بديلة في الإطار المعقد للانتفاضة مطلباً سهلاً، إلا أنه مجال واسع ليس فقط للمشاركة النسائية والمساواة بين الجنسين، بل من أجل إنجاز التحول الديمقراطي في دولة فلسطينية مستقلة.

**مكان يمكن أن نطلق صيحتنا منه**  
**حول الممارسة النسوية العربية/الأمريكية العربية متعددة القومية**  
**نادين نابير**

لقد لاحظت في اللقاءات الثقافية أو الدينية أو السياسية، التي حضرتها على امتداد سنتي إعدادي لبحثي بين الأمريكيين العرب في سان فرانسيسكو بكاليفورنيا، أن النساء كن في طليعة المحاولات الرامية إلى تجذير الانتساب إلى المجتمع المحلي، فضلاً عن تجذير الممارسات الثقافية.<sup>(1)</sup> وتدرس هذه الورقة البحثية حالات ثلاث نساء شابات، يُعرفن أنفسهن بوصفهن "عربيات" و "ناشطات" و "نسويات"، كفاعلات في إنتاج نقد نسوي راديكالي متعدي القومية - هؤلاء النساء هن: سيما، ويمنى، وريندا. لقد التقيت بسَيما ويمنى وريندا خلال عملنا المشترك داخل وبين عديد من منظمات الأمريكيين العرب بالمجتمع المحلي. وقد برزت السرديات، التي نسبر أغوارها في هذه الدراسة، خلال حوارات منفصلة مع كل منهن، حيث طلبت من كل واحدة منهن سرد تاريخها في النشاط النسوي. وتجدر الإشارة إلى منظميتين كانتا مركزيتين بالنسبة لتطور علاقتنا معا كناشطات ونسويات، وهما: رابطة تضامن النساء العربيات وفرع سان فرانسيسكو للجنة الأمريكيين العرب لمناهضة التمييز. وقد وفرت لنا هاتان المنظمتان شبكات عمل مكنتنا من التعاون عند تنظيم مختلف المشروعات الاجتماعية والثقافية والسياسية.

وعلى حين أضع تحليلي في إطار سياق سان فرانسيسكو الجغرافي، هناك لحظة تاريخية عبر قومية تهيب المسرح لتعبيراتها النسوية،<sup>(2)</sup> إنها لحظة يتزايد تسييس علاقاتها وروابطها بشأن "عدو الغرب في الشرق الأوسط-العربي-المسلم"، كما أنها لحظة تنسم في الواقع بإضفاء طابع النوع الاجتماعي والطابع الجنسي عليها. إنني أطرح أن ممارساتنا النسوية هي فضاءات مركبة تشكلت من خلال ولقاءات محلية وعبر قومية عديدة. إن هذه الورقة البحثية، بتوسيعها لتنظير إيللا شوهات (Ella Shohat) بشأن "النزعة النسوية متعددة الثقافات" (1998)<sup>(3)</sup>، تلغي مركزية الفكرة القائلة بوجود "نزعة نسوية" منفردة، وذلك بإلقاء الضوء على محاور متعددة مؤلفة من طبقات، تعمل على تسييسها، ليس بصورة معزولة، وإنما بالأحرى بوصفها "أجزاء من نسيج مسامي من العلاقات" (Shohat 1998:1). وعندما نطوف، سواءً فردياً أو جماعياً، بين تلك التقاطعات دائمة التحول، وفيما بينها، والتي تضم العنصر والطبقة والنوع الاجتماعي والحياة الجنسية والدين، وعندما نطوف داخل الحدود الوطنية وما وراءها، فإن تكتيكاتنا تتغير بناء على من نكون وأنماط القهر التي نواجهها.<sup>(4)</sup>

كما أن هذه الورقة البحثية، الكائن في موضع تقاطع توترات بناء حركتنا وإمكانياتها، تنتسب بأوجه اختلافاتنا وأوجه تشابهنا في آن واحد. وبالتالي، تبرز مواقع الممارسات النسوية للنساء الأمريكيات العربيات كمواقع تشهد على الدوام تأثير التفاعل بين التماثل والاختلاف. ومادامت السرديات التي تلي لاحقاً لا تدل على أن "الممارسة النسوية" للأمريكيات العربيات يمكن تعريفها في صيغة المفرد، توجد إذن مجموعة مشتركة من الولاءات تربطنا ببعضنا البعض، مولدة فضاءات توجب ما أشير إليه بوصفه النقد النسوي الراديكالي عبر القومي للأمريكيات العربيات.<sup>(5)</sup> وتضم هذه الولاءات حركة تحرر فلسطينية عالمية، وحركة عالمية لإنهاء العقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة على العراق، كما تضم نضالات متعددة عبر قومية تمارسها النساء

العربيات ضد الأشكال القومية الثقافية للتمييز على أساس الذكورة والأنوثة. كما أننا نرتبط أيضاً بنضال النسويات الأمريكيات العربيات الذي يستهدف التغلب على وجودنا غير المرئي،<sup>(6)</sup> وخاصة بين نسويات الولايات المتحدة اللاتي يطرحن خطابات وممارسات تتعلق بلون البشرة. وعلى حين تحتل عملية بناء التحالف موقعاً مركزياً بالنسبة لسياساتنا المشتركة في مجال المقاومة، فإننا نسعى في الوقت نفسه إلى صياغة مناهج نسوية خاصة على الصعيد الثقافي. ونظراً لأن سياساتنا النسوية تشكلت عن طريق ولايات متعددة، فإنها عادة ما تتسم بالتنافس والتناقض. وعلى هذا النحو، تؤدي هذه السياسات إلى تنشيط حالة من التوتر تتطور باستمرار بين التزامنا بأفكار "العدالة" و"المساواة" وبين التزامنا بالحفاظ على روابطنا العائلية والمجتمعية.<sup>(7)</sup> ومع هذه الولايات المتنافسة وضدها، فإننا نصوصغ مقاومتنا على نحو مختلف.

لقد ارتكزت على كتابات ليزا لوي (1997) وأيهوا أونج (1997) و جاكلين أورلا (1997) في منهجي لدراسة "المقاومة" من زاوية الأشكال أو المنتجات الثقافية الفردية أو الجماعية التي نصوصغ من خلالها نقدنا النسوي. تضم هذه المنتجات الثقافية مجموعة من الأعمال، وإن كانت لا تقتصر عليها، وهي: "الطريق إلى الوطن" (وهو فيلم وثائقي حول العرق والنوع الاجتماعي، تعبر فيه النساء العربيات/الأمريكيات العربيات عن أنفسهن في شكل مشاهد)، و"حديقة الحناء" (وهو عمل فني من الحناء)، و"منشأ الفتاة" (وهو مشروع إعلامي مصمم للنساء الشابات المهاجرات والملونات)، و حفلة موسيقية لأغاني أم كلثوم.<sup>(8)</sup> وأذا أعتبر هذا الإنتاج الثقافي موقعاً يفضي إلى "تصدير أصواتنا إلى مجتمعات أوسع نطاقاً"، إذ يوجه منظور المجتمع المحلي نحو تشكيل المعرفة الجماهيرية (Urla 1997:294)، وصياغة نقد نسوي متعدي القوميات من شأنه أن يربط بين كل من "فهمنا لما بعد الحداثة، والبنى الاقتصادية العالمية، وإشكاليات النزعة القومية، وقضايا العنصر والإمبريالية، والنقد النسوي العالمي، والنزعات الأبوية البارزة" (Kaplan and Grewal 1999:358).

وبالتالي، يظهر الإنتاج الثقافي في هذه الدراسة مضاداً للحكومات ومتعدداً ومعلزماً، حيث تنشر النساء الأمريكيات العربيات الشابات "ثقافة" تخدم أغراضنا، بينما يرفضن تجميل ثقافة تتجاهل علاقات القوى على الصعيدين المادي والتاريخي.<sup>(9)</sup> ومع انخراطنا في "تضاللات رمزية حول موقعنا الاجتماعي وهويتنا وحقنا في تقرير المصير" (A. Ong 1997:87)، فإننا ننتج بنشاطات فداً نسواً راديكالياً متعدي القوميات. كما أننا، بإعادة صياغتنا الدائمة للروابط متعددة القومية بين الثقافة والمجتمع والأسرة والتاريخ والسياسة، لا نؤكد فحسب أن "وجودنا المرئي" لا يمثل مجرد "رد فعل"، وإنما نؤكد أيضاً علماً من أعمال الوعي والتحديد الذاتي والتعريف.

إن هذا الإنتاج الثقافي، بوصفه ممارسات قائمة، يفتح الطريق أمام فضاءات لصياغة أشكال السخط السياسي الذي يتجاوز الأمة، ويفرز مجموعة بعينها من الروابط المحلية والعالمية. ويعمل هذا الإنتاج الثقافي على تكثيف مشاعرنا تجاه شتات النزوح والاستبعاد والمنفى في آن واحد.<sup>(10)</sup> وعلى سبيل المثال، عندما نقلني الضوء على تبعات حرب الكولونيلية الجديدة الرأسمالية داخل الولايات المتحدة وعلى الصعيد عبر القومي، فإننا نستخدم على المستوى الجماهيري عبارة "تزايد النزعة العسكرية" تعبيراً عن ملمح سياسي لعولمة الاقتصاد وتناثر حالات الهيمنة.<sup>(11)</sup> وبالمثل، على الرغم من أننا نتذكر التواريخ المنسية بشأن النزوح

والحرب، فإننا نحطم أساطير "التحديث" و"التطور" بقيادة الولايات المتحدة" (Lowe 1997)، ونصوغ بدائل ثقافية إبداعية للتعبير عن تاريخنا وهويتنا.

إن تعزيز الروابط بين المحلي والعالمي في سردياتنا يعني أن الإدراك القائم على النوع الاجتماعي لدى النساء العربيات/الأمريكيات العربيات داخل حدود الدولة القومية بالولايات المتحدة قد برز في مواجهة سياسة حرب الكولونيالية الجديدة الرأسمالية في أوطاننا. ومع عبورنا حدود الدولة القومية في الولايات المتحدة في نقدنا للطبيعة العنصرية، نجد أنفسنا أيضاً "واقعين في شرك أعراف الأمة وتعريف أنفسنا ضدها" (Clifford 1994:307). وعلى سبيل المثال، نحن نضع ممارستنا النسوية داخل سياق الحركات العالمية المعادية للنزعات العسكرية والحربية التي تقودها الولايات المتحدة، على حين نقوم في الوقت نفسه بتفنيد الكتابات الداخلية بشأن "النزعة القومية متعددة الثقافات لدى الولايات المتحدة" (Maallem and Boal 1999). وانطلاقاً من هذه الرؤية النظرية، نتناول عملية إضفاء طبيعة عنصرية على النساء العربيات بوصفهن "موجودات بالداخل على نحو ملتبس" (Naber 2000) بين، وفيما بين، نسويات الولايات المتحدة اللاتي يطرحن خطابات وممارسات النساء الملونات، ويعملن على توليد إمكانيات جديدة لبناء تحالف بين، وفيما بين، النسويات اللاتي يتم اعتبارهن "نساء ملونات راديكاليات".

وعند تتبع مواقف موضوعنا العديدة، بقدر التفافها حول سلسلة من الولاعات المتنافسة، قمت بدراسة سردياتنا باعتبارها مواقع تولدية، مما أنتج إمكانيات تحويلية من أجل بناء تحالف نقدي نسوي متعدي القوميات.<sup>(12)</sup> ويمثل ما أ طرح مقولة "النساء الملونات" على نحو إشكالي من موقعنا بوصفنا "موجودات بالداخل على نحو ملتبس"، على سبيل المثال، فإنني أدرس في الوقت نفسه لحظات طرح فيها مقولة "النساء الملونات" بوصفها استراتيجية لبناء التحالف والوجود المرئي على الصعيدين الثقافي والسياسي، فضلاً عن كتابة أنفسنا داخل التاريخ. ومع ذلك، توضح سردياتنا أن "الوجود المرئي - كعمل في عملية صنع التاريخ - يتسم بالتوتر وعدم المساواة ولا يكتمل أبداً". وبناء عليه، فإنني أدرس عملية الأداء في سياساتنا النسوية من زاوية وجود تفاوض دائم بين "رد الفعل"، و"التضافر"، و"تحدي سوء التفسير"، و"صياغة وجودنا المرئي". إن هذه الورقة البحثية، بين بناء الحركة وبناء المجتمع وفيما بينهما، تُعد عملاً يرتبط على تاريخنا، بينما يعمل على توسيع نطاق النقد النسوي الراديكالي عبر القومي.

نادين

### الاحتفال بألم كلثوم

في يوم الأحد، السابع عشر من يونيو 2001، قام فرع سان فرانسيسكو لرابطة تضامن النساء العربيات بتنظيم حفل موسيقي في بيركلي تحت عنوان: "الاحتفال بألم كلثوم: لصالح اللاجئيين الفلسطينيين". غادر المكان ما يقرب من 300 شخص. لكن هذا الحفل الموسيقي، في محاولة للاحتفال بالفنانات العربيات وفي الوقت نفسه توجيه نقد إلى التعددية الثقافية الليبرالية لدى سان فرانسيسكو، أصر على الرابط بين الاحتفال بـ "الثقافة العربية" والواقع التاريخي والسياسي المادي لحياة الشعوب العربية.

وبوصفي مسؤولة عن إدارة الحفل، افتتحت الحفل بقولي :

أم كلثوم هي المغنية الأولى في الموسيقى العربية. لقد سار في جنازتها أربعة ملايين شخصاً، لأنها المغنية العربية التي نالت أكبر قدر من الحب في التاريخ. فقد كانت تشعر من خلال موسيقاها برغبات الشعوب العربية من جميع الطبقات الاجتماعية والاقتصادية وتعبر عنها. والليل، بينما نجتمع المال لصالح الإغاثة الطبية في فلسطين، فإننا نتبع خطاها، إذ أنها وحدت الشعوب بغنائها. ونحن الليلة لا نفضل موسيقانا عن تاربخنا ونضالنا، ولا نفضل نضالنا عن موسيقانا، إنهم جزء من موسيقانا وموسيقانا جزء منهم.

### النزعة الصهيونية : "النزعة المنسية"

لقد كنت أحضر ، منذ أغسطس 2000، اجتماعات تضم 20 امرأة يمثلن تقريباً جميع المجتمعات العرقية ذات الطبيعة العنصرية التي تشارك في وفد " مركز دراسات النساء الملونات" إلى قسم المنظمات غير الحكومية بمؤتمر الأمم المتحدة العالمي حول العنصرية الذي كان مقرراً عقده في جنوب أفريقيا في أغسطس 2001. كان وفدنا سيتناول العديد من القضايا في مؤتمر جنوب أفريقيا، بما فيها القضايا التالية: " النساء الأمريكيات الأفريقيات والرفاه"، و "العمالة النسائية من المهاجرات"، و " النساء وسجن المجتمع الصناعي"، و"الصحة الإنجابية"، و" النزعة الصهيونية، النزعة المنسية: منظور النساء الأمريكيات العربيات حول الصهيونية والعنصرية والتمييز بين الجنسين". وتكمن دلالة " مركز دراسات النساء الملونات" بالنسبة للممارسة النسوية لدى الأمريكيات العربيات في أنه ساعد على إمدادنا بموقع مرئي يمكن أن نقدم من خلاله تدخلات سياسية على النطاق العالمي، فضلاً عن توجيه علاقاتنا المعنية نحو أشكال مقاطعة من الهيمنة. لقد استطعنا، من خلال "مركز دراسات النساء الملونات"، العمل مع نساء من جميع المجتمعات العنصرية/العرقية تقريباً ، ومعرفة أساليب تقاطع العولمة الرأسمالية الأخيرة والعنصرية والتمييز بين الجنسين والطبقية وكرهية الأجانب، بينما نؤثر على نساء من مختلف المجتمعات بطرق مختلفة. وعن طريق الربط بين النساء العرقيات ذات الطابع العنصري من زاوية علاقاتهن المختلفة بأشكال الهيمنة الموحدة، أصبح "مركز دراسات النساء الملونات" موقعاً لتوليد رؤى جديدة حول الهيمنة وتوليد أساليب جديدة لبناء التضامن.<sup>(13)</sup>

وبعد مرور شهر على اجتماعات مجلس إدارة "مركز دراسات النساء الملونات"، عندما تحدثت حول تزايد الضغط الواقع على علاقات النوع الاجتماعي بين الفلسطينيين الذين يعيشون في ظل الاحتلال الإسرائيلي، وتنامي حركة مقاطعة المجتمع العسكري الصناعي في إسرائيل، التقيت مصادفةً بديرثيا دوفال، وهي أستاذة أمريكية أفريقية حضرت تلك الاجتماعات. وقد حكيت لي قصتها عندما منعت مؤخراً أستاذاً في القسم الذي تعمل فيه عن عرض فيلم في الحرم الجامعي يتضمن تعاليماً صهيونية. وعندما لاحظت تعبير وجهي الذي أشار إلى أن تعليقها كان مفاجأة لي، ربتت على ذراعي وسألتني "إننا نقاطع إسرائيل، أليس كذلك؟".

### النزوح (عمليات النزوح)

عندما أجبت على التليفون، همست ليليان - رئيسة فرع سان فرانسيسكو للجنة العرب الأمريكيين لمناهضة التمييز - قائلة :

لقد سُويت مرة أخرى الصورة الجدارية لفلسطين. فالفتى الفلسطيني الذي يملك المنجر الذي توجد فيه الصورة تعرض للتهديد مرة ثانية. إنه يشعر بالخوف تجاه أمن أسرته، وقرر تغطية الصورة لحمائتها. إن الأمر يتطلب تنظيم مؤتمر صحفي. ونظراً لأن الموضوع يدخل في نطاق البعثة، يمكننا أن نفعل شيئاً مع بعثة الإسكان<sup>(14)</sup> وبعثة التحالف المناهض للنزوح، كما يمكننا أن نربط الهجوم على اللوحة الجدارية بنزوح المجتمع، وذلك بواسطة البعثة، فضلاً عن نزوح الفلسطينيين من أرضهم.

عقد فرع سان فرانسيسكو للجنة العرب الأمريكيين لمناهضة التمييز مؤتمراً صغياً، بالتزامن مع عديد من منظمات المجتمع المحلي في منطقة خليج سان فرانسيسكو. وقد كانت امرأتان مصريتان وامرأتان يهوديتان في طليعة الجهود المبذولة في هذا الصدد. وعلى حين تحدث نشطاء حقوق الإسكان عن عمليات البعثة في مجال التجديد وإعادة البناء المصاحبة لتدفق السكان والنزوح، فقد اتخذوا موقفاً علنياً ضد نزوح الفلسطينيين. وبعد أن تحدث عديد من ممثلي المجتمعات المحلية، بمن فيهم أعضاء مجلس المدينة والنشطاء من مختلف المنظمات التقدمية، بدأت عملية جماعية لحماية اللوحة الجدارية. وهنا بكى البعض، فقد كان نجلاً جميلاً ممزوجاً بالألم.

#### تصنيف الكولونيالية في جنوب غرب آسيا وشمال أفريقيا، والصياح! ضد غير المرئيين

لقد استضافتني جامعة سان فرانسيسكو الحكومية، في مايو 2001، لإلقاء محاضرات في مقرر تعليمي بعنوان "العرقية، والشئون الجنسية، والصحة". ونظراً لأنني استخدمت مصطفاً جديداً تستخدمه العديد من النسويات الأمريكيات العربيات الراديكاليات في سان فرانسيسكو لتسمية أنفسهن، فقد طلبت من مساعدي، ترينيتي أوردينيا، تصنيف المجتمعات التي سوف أتحدث إليها على اعتبارها من شعوب جنوب غرب آسيا وشمال أفريقيا. كما شرحت، قبل محاضرتي، أن قضية الوجود المرئي وتحديد الهوية الذاتية هي قضية تثير الخلاف بين الناشطات الأمريكيات العربيات. فعلى حين يستخدم بعض الناس مصطلح الشرق الأوسطيين، يجادل آخرون أن "مصطلح الشرق الأوسطي هو مصطلح إشكالي لأنه يجبرنا على تضمين إسرائيل ويدعم فكرة اعتبار الغرب هو المركز، والنظر إلى أي شخص آخر في علاقته بالغرب". وهناك البعض الذي يستخدم مصطلح "العرب/ الأمريكيين العرب"، على حين يجادل آخرون أن هذا المصطلح "يعتبر العالم العربي متجانساً، ويمحو وجود الأقليات فيه، ويستبعد الإيرانيين الذين تربطنا بهم أموراً ثقافية وسياسية مشتركة، كما أنهم في العادة حلفاء سياسيون محتملون". ومع هذا الشرح كنقطة انطلاق بالنسبة لي، أوضحت لطلبة ترينيتي أن النقاشات الجارية حول التصنيف وتحديد الهوية العنصري/العربي تسهم في مشكلة اعتبار "الأمريكيين العرب مجموعة عنصرية/عرقية وجودها غير مرئي". ونتيجة لذلك، كما أوضحت، "فإننا عادة ما نستبعد من الدراسات عبر الثقافية حول الشئون الجنسية والصحة والرعاية الصحية والاحتياجات الصحية الخاصة على المستوى الثقافي".

لقد كان للانتفاضة الثانية في فلسطين، والتي اندلعت في سبتمبر 2000، أثران دالان على تنظيم مجتمع الأمريكيين العرب بشكل عام، والممارسة النسوية بشكل خاص. أولاً، ألهمت الانتفاضة عديداً من مختلف

المنظمات المجتمعية العربية والإسلامية على الاضطرار في تنظيم عدد متزايد من الفعاليات السياسية، وجمع المال، وعقد التجمعات المجتمعية للتضامن مع الفلسطينيين. ثانياً، ألهمت الانتفاضة عدداً متنامياً من الناشطين التقدميين والإعلام تحقيق الاتساق عند إدماج القضايا العربية بشكل عام، والقضية الفلسطينية بشكل خاص، داخل عملهم.

لقد أدت زيادة نشاط الأمريكيين العرب، ووجودهم المرئي في ميدان العمل العام، إلى حدوث عديد من التحويلات داخل فرع سان فرانسيسكو لرابطة تضامن النساء العربيات، وهو التجمع الذي يحظى بأكبر وجود مرئي للنسويات الأمريكيات العربيات المحددات ذاتياً. ومنذ إنشائها عام 1995، لم تعقد عضوات فرع سان فرانسيسكو لرابطة تضامن النساء العربيات أي اجتماعات أو فعاليات على نحو منظم باسم فرع الرابطة في سان فرانسيسكو - لكنهن أدخلن أنفسهن، على نحو استراتيجي، كأفراد في عديد من المنظمات المجتمعية ذات القاعدة العريضة (بما فيها لجنّة العرب الأمريكيين لمناهضة التمييز، والمركز الثقافي العربي، ومهرجان الأفلام العربية). وكانت استراتيجيتهم الأساسية تكمن في العمل كعضوات بمجلس الإدارة أو عضوات نشيطات في هذه المنظمات أو غيرها. وقد عملن داخل هذه المنظمات، جنباً إلى جنب شقيقاتهن وأشقائهن، لمواجهة العديد من القضايا المشتركة (بما فيها الصهيونية، والعنصرية، والسياسة الخارجية للولايات المتحدة)، ولضمان إدراج المنظور النسوي داخل "المجتمع المحلي العربي". ومع ذلك، وبعد سبتمبر 2000، عندما ازدادت كثافة سياسات المجتمع المحلي في مواجهة الأزمة السياسية في فلسطين، شعرت عضوات الرابطة في سان فرانسيسكو بالحاجة المتعاظمة لفضاء نسوي يتناول، بوجه خاص، دورهن كنساء ونسويات داخل سياسات ونضالات المجتمع الأوسع، والمشاركة في صوغ تحليل نسوي بشأن الظروف التاريخية الراهنة. وفي يناير 2001، بدأت عضوات فرع الرابطة في سان فرانسيسكو في عقد اجتماعات دورية. وقد نبعت من هذه الاجتماعات سلسلة من الخطط والمشاريع، مثل تنظيم فعّاليتين على مستوى المجتمع المحلي من منظور العرب والأمريكيين العرب.

كانت الفعالية الأولى بعنوان "الحديث من أجل أنفسنا: فعالية اليوم العالمي للمرأة احتفالاً بالنساء العربيات"، وتمثلت الفعالية الثانية في تنظيم حفل موسيقي بعنوان "الاحتفال بأمة كلثوم: لصالح اللاجئين الفلسطينيين". وقد برزت هاتان الفعّاليتان كمواقع ثقافية لإجراء صياغة جماعية لتحديد الهوية الذاتية - النسوية الأمريكية العربية. وعلى حين أن "الحديث من أجل أنفسنا" كان في الأساس فضاءاً للمرأة العربية، حيث تجمعت النساء العربيات لتحديد نقاط الوحدة بينهن، كان الاحتفال بأمة كلثوم فعّالية جماهيرية بعثت رسالة داخل مجتمعات الأمريكيين العرب التي توجد فيها النسويات الأمريكيات العرب، بل وتجاوزت تلك المجتمعات.

لقد تجلّى تحول إضافي في أداء التوجهات النسوية الأمريكية العربية بعد سبتمبر 2000، وهو غارة الأصوات النسوية الأمريكية العربية على نظرية النساء الراديكاليات الملونات وممارساتهن في منطقة خليج سان فرانسيسكو. إن الشعور بالوجود "غير المرئي" كان مؤشراً على الخطاب النسوي الأمريكي العربي منذ نشأته داخل الخطاب الجماهيري 1994، مع ظهور أول مقتطفات أدبية مختارة مكتوبة من جانب وحول النساء الأمريكيات العربيات.<sup>(15)</sup> وبعد سبتمبر 2000، أصبحت قضية تدخل الولايات المتحدة في العالم العربي، وما صاحبها من نصرية معادية للعرب داخل الولايات المتحدة، تتألق اعترافاً واسعاً على صعيد السياسات

التقدمية داخل الولايات المتحدة، وبالتالي تزايد الوجود المرئي للنساء الأمريكيات العربيات داخل التوجهات الراديكالية للملونات. إن دعوة مركز معلومات النساء الملونات - وهو منظمة لم تكن تضم عملياً قبل أكتوبر 2000 عضوات من النساء العربيات - لاثنتين من النسويات الأمريكيات العربيات للانضمام إلى وفودها إلى مؤتمر الأمم المتحدة حول العنصرية في أغسطس 2001 يُعد واحداً من أمثلة عديدة تشهد على هذا التحول. ومع دخول الأمريكيات العربيات (وغيرهن من الشرق أوسطيات)، اتسعت فئة النساء الملونات بما تجاوز حدودها التقليدية، وهي الأمريكيات الأفريقيات والأمريكيات الآسيويات والأمريكيات اللاتينيات والأمريكيين من أبناء البلد. وعلاوة على ذلك، أُدرجت النساء الأمريكيات العربيات قضية الصهيونية (كشكل من أشكال الكولونيالية والعنصرية التي تنتم بطابع يعتمد على النوع الاجتماعي والتمييز بين الجنسين) إلى الانتقادات التي توجهها النسويات الملونات. وقد أدى هذا المنعطف التحولي إلى تهيئة المسرح لإمكانيات جديدة في مجال التحالف بين مختلف الأعراق والتضامن بين المجتمعات المحلية. وفي نوفمبر 2000، اشترك فرع سان فرانسيسكو لرابطة تضامن النساء العربيات مع فرع سان فرانسيسكو للتحالف المناهض للتمييز في تنظيم فعالية لبناء تحالف متعدد الأعراق، حضرها ما يقرب من 400 مشاركاً من جميع الخلفيات العنصرية والعرقية، يهدف إلى ربط تاريخهم ونضالاتهم بحركة التحرر الفلسطينية. وبعد هذه الفعالية، ربطت ناشطات سان فرانسيسكو لحقوق الإسكان من بعثة التحالف المضاد للنزوح بين عملية التجديد وإعادة البناء المصاحبة لتدفق السكان في سان فرانسيسكو بالنازحات الفلسطينيات، وذلك من خلال مؤتمر صحفي تم تنظيمه على نحو مشترك أمام صورة جدارية فلسطينية تعرضت للتشويه في الحي الذي تقع فيه البعثة.

وفي البعثة، وفي مباني الكلية، وفي المسيرات العامة الراديكالية، وداخل المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان، وغيرها، أخذت تظهر تدريجياً فضاءات جديدة لممارسة وبناء التحالف النسوي للأمريكيات العربيات.

تعمل هذه الفضاءات على توليد صياغة الذاتيات النسوية للأمريكيات العربيات من خلال السعي نحو الوجود المرئي داخل سياسات مجتمع المهاجرات والانتقاد الراديكالي من جانب النسويات الملونات.

سيما

أنا ابنة لوالدين مهاجرين من فلسطين. لم تتمكن أسرتي من العودة لأن الوضع في الوطن كان متدهوراً. لقد تربيت، أولاً وقبل كل شيء، كفلسطينية عربية، لغتي الأولى هي اللغة العربية، وثقافتي الوطنية هي الثقافة العربية. إنني امرأة عربية. وعندما ذهبت إلى فلسطين للمرة الأولى، فهمت كل شيء. لم تكن فلسطين بلداً أجنبياً بالنسبة لي، وكانت المرة الأولى في حياتي التي أشعر فيها بأن "هذا المكان هو ما انتمي إليه". لقد كان شعوراً جميلاً. وفي الوقت نفسه، فإن النشأة في الولايات المتحدة والثقافة الأمريكية الغربية هي أمر مختلف تماماً عن الثقافة العربية، إذ يتعرض الإنسان لعمليات الشد والجذب بطرق عديدة مختلفة. وقد كنت أشعر في بعض الأحيان أنني داخل شرنقة المجتمع المحلي العربي التي تحيطني بالحماية، لكنني لم أعد أشعر بذلك بعد الآن. كانت هناك توقعات بشأن "النمو والزواج.... والاتحاق بالكلية، لكن ماذا تعني الكلية إذ كنت

ستتزوجين ويكون لديك أطفال؟"، لكنني أتممت دراستي للماجستير، وأنشط حالياً في المجتمع المحلي، إنني نسوية.

كان نشاطي يضم السفر إلى فلسطين، والتحدث في عديد من المؤتمرات حول حياة النساء العربيات، والعمل داخل منظمات الأمريكيين العرب، والبدء في منظمات صغيرة، والعمل مع الشباب العربي ومجموعات الطلاب العرب. كما ضم نشاطي أيضاً العمل في فيلم بعنوان "الطريق إلى الوطن"، إذ أنني أعمل مُدرّبة مهنية واستخدم خبراتي كامرأة عربية نسوية للعمل في مختلف المواقع، سواء بأجر أو تطوعاً، حول القضايا السياسية. لقد عملت في مؤسسات كبيرة وصغيرة غير هادفة للربح، في مجال قضايا التمييز. كما عملت أيضاً في مجال الوقاية من الاعتداءات الجنسية، ويعتبرونني دائماً "المرجع" في قضايا النساء العربيات؛ وهذه مشكلة لأنني لست "المرجع". لقد كان الأمر عسيراً، إذ يعيش مجتمعنا المحلي في ظروف "نمط البحث عن سبل العيش من أجل البقاء"، ولذا لا نملك بنية أساسية في موقع يساعدها على استدعاء مترجمين أو دعوة خبراء في مجال الهجرة. إن العبء يقع على كاهلي، أو على كاهل أي فرد آخر في تلك المواقع الرمزية في العالم غير الهادف للربح. إنهم يقدمونني عادة على النحو التالي: "إنها امرأة فلسطينية"، أي (أ) أن هذا تحذير بعدم التحدث حول أمور بعينها، (ب) أننا حصلنا على وجودنا الرمزي، بمعنى أنهم أناس لا يستمعون فعلياً لما سأقوله وإنما وجودي هو وجود رمزي. ويشتمل هذا الموقف على كثير من عمليات الإسكات، فعادة ما يقولون لي: "لا تقولي أي شيء راديكالي مجنون، فأنت هنا وهذا يكفي.... لا تخرجين عن إطارك الصغير". كما يعتقد الناس أن هناك تناقضاً بين كلمات عبارة "امرأة عربية نسوية"؛ لكن المسألة ليست اجتماع ألفاظ متناقضة بقدر ما هي تعبير عن منظور المركزية الأوروبية النمطي.

### دراسات المرأة وسياسات الاستبعاد

عندما التحقت بالدورات الدراسية في مجال "دراسات المرأة" بعد تخرجي، شعرت بأنني مُهمشة بالفعل في الأدبيات والنقاشات، وكان علي دائماً توضيح نفسي في مواجهة جميع تلك القوالب النمطية السلبية. هناك، أولاً وقبل كل شيء، أربع مجموعات أساسية من الملونين، تعرفين أن هناك الأمريكيين الأفارقة والسكان الأصليين واللاتينيين والآسيويين. لا يوجد إذن فضاء للنساء العربيات. وتكمن الإشكالية بالنسبة لي في فرضية عدم إدراج العرب ببساطة في أي تصنيف. وهناك إشكالية أيضاً في افتراض أن العرب ينتمون إلى فئة بيض البشرة، ذلك أننا لسنا أوروبيين ولأن العالم العربي كان خضوعاً للاستعمار - الاستعمار الغربي، وخاصة الأوروبي، في البداية، ثم استعمار أمريكا الشمالية؛ ولا يزال خضوعاً للاستعمار، لكن أغلب الناس لا يدركون ذلك.

هناك دائماً أسلوب يراني من خلاله الناس يروني على خلاف حقيقتي، مثل الافتراض بأنني لاتينية. وبالتالي، يأخذون نفساً عميقاً ويتراجعون للوراء عندما أقول إنني عربية - كما لو أنهم لا يعرفون ماذا يفعلون، أو يقولون: "إن فأت من إسرائيل؟" كوسيلة لطمس وجود العالم العربي. وإذا ظهرت خلال الحديث كلمة فلسطينية، نظراً لأنني فلسطينية، يتحول الأمر إلى شيء آخر، وتصبح هويتي سياسية جداً ومن الخطورة الارتباط بها. وعندئذ يقال مثلاً: "أوه، لا يمكن الدخول في ذلك، أو لا توجد مساحة لمناقشة الصهيونية في الحركة النسوية". ودائماً ما توجد أيضاً قوالب نمطية، وخاصة في "دراسات المرأة"، مثل "النساء العربيات

مقهورات"، أو " جميع النساء العربيات محجبات"، أو " المرأة العربية تسير وراء الرجل بعشر خطوات"، أو أعتقد أن "بعضاً من أقوى النساء اللاتي عرفتهن كن عربيات". وتمائل هذه المسألة نوعاً من التلاعب بالعقل.

لقد كنت أرغب في مواصلة الدراسة لأنني ملتزمة بجعل أصوات النساء الفلسطينيات مسموعات. لا يوجد وعي تقريباً بشأن دور النساء الفلسطينيات في المحافظة على الانتفاضة. فعندما كنت أدرس العلوم الاجتماعية، قال لي أستاذي: "حسناً سيما، أنت تعرفين أن النساء العربيات سوف يدافعن عن رجالهن، أليس هذا هو ما فعله هؤلاء النسوة في انتفاضتهن؟". لكن الأمر ليس كذلك، فالنساء الفلسطينيات يناضلن من أجل التحرر الوطني ومن أجل حقوقهن كنساء في نفس الوقت، وهذا شيء ضخم. إن لديهن وعياً حول السياسات النسوية التي يتحدثن عنها بصراحة وانفتاح، ويقلن: " لن نصبح جزائر أخرى!"، إنها حركة سياسية اجتماعية.

هناك أسلوب يضعك دائماً في موقع الدفاع، وعليك دوماً القيام بدور المتحدث الرسمي الذي يقوم بشكل ثابت بتعليم الناس. إنني لا أستطيع أن أكون ذلك الشخص دائماً، لكنني يجب أن أكون ذلك الشخص، إذ لا يمكنني عدم القيام بذلك. فالناس إما تتم تغذيتهم بتلك القوالب النمطية، أو لا تتم تغذيتهم بأي شيء على الإطلاق. وعادة ما تغيب أي إشارة بشأننا، ولا يتم التكليف بقراءات حول العالم العربي.

### إضفاء طابع عنصري من خلال الصهيونية

من بين الناس الذين يقومون بقدر كبير من العمل التقدمي - ولا أعني بذلك الليبراليين، وإنما الراديكاليين الذين يطرحون فكراً نقدياً حول الإمبريالية ويربطون بين مختلف أشكال القهر؛ وأعني أعضاء حركات الملونين الذين يحددون مدى تشابه الكولونيالية عبر الثقافات والبلدان والحدود والدول القومية؛ وأعني من يفكرون في كيفية تأثير هذه الأمور جميعاً في الشعوب الأصلية - فإنهم لن يقترحوا في أغلب الأحيان من قضية فلسطين. وبين هؤلاء الناس، وفي أغلب الأحيان، لا أعرف لماذا يوجد الوضع على هذا النحو؟ أعتقد أن هناك حالة عامة من الجهل.

### إضفاء الطبيعة الدخيلة والرمزية

تعتبر النساء العربيات دخيلات في المنظمات التقدمية، ويختلف الأمر باختلاف السياق. فقد يظهر على شكل العبارة التالية: "أوه، لديك عيون لوزية جميلة، أذت بالتأكيد عربية أو شرق أوسطية". إن وجود النساء العربيات رمزي إلى حد كبير، لدرجة أن التقدميين عليهم التأكيد من وجود شخص عربي معهم. وعادة ما يكون أكثر أماناً بالنسبة للتقدميين، والناس بشكل عام، إذا كان هذا الشخص امرأة، ذلك أن هناك أسلوباً تبدو من خلاله بقوة بين الناس كل تلك الجوانب النمطية التي تطرح أن الرجال العرب مهيمنين، وهمجيين، ولا يتواصلون مع نساءهن، بل ويقمعهن.

يتسم الإغراء العاطفي أحياناً بالقسوة الشديدة. أريد أن أنال قسطاً من الراحة، أو أن يفهمني الناس دون أن أكون مضطرة للتعامل مع كل تلك الأشياء طوال الوقت. فقد ترغيبين في قراءة كتاب أو مشاهدة التلفزيون

باسترخاء دون التعرّض لاعتداء القوالب النمطية المعادية للعرب. هناك شيء أضرّر لمعالجته .... طوال الوقت ... أنها مسألة تتكرر، تتكرر، تتكرر، تتكرر على الدوام ... وتبعث على الإرهاق.

### الطريق إلى الوطن

لقد شاركت في عام 1994 في إعداد فيلم بعنوان "الطريق إلى الوطن"، وكان عملي في هذا الفيلم مثلاً جيداً للنضال من أجل "الوجود المرئي". كان منتج الفيلم امرأة متعددة الأعراق وفي منتصف العمر، تتجمع لديها جميع الهياكل النسائية العرقية لتشكل الهيئة الرئيسية التي تساعدنا على إنتاج الفيلم. لكن الصوت الوحيد الغائب كان صوت العرب، فلم يكن العرب موجودين في وعيها أو إطار مرجعيتها، رغم أنها مفكرة تقدمية وتدرس الدكتوراه وتعمل على خلق مشروع يدور حول ديناميات العرق والعنصر والطبقة والنوع الاجتماعي في الولايات المتحدة. وبالتالي، شعرت النساء الملونات في الهيئة العرقية البينية أن وجودهن غير مرغوب فيه مع النساء البيضيات، ومن بينهن اليهوديات اللاتي لم يكن موجودات بوصفهن نساء ملونات، إذ أنهن من اليهود الأشكناز. وقد عبرت بعض النساء الملونات عن "وجود شيء مفقود هنا بالفعل، فنحن لا نسمع من النساء العربيات ونشعر أن هذه الهيئة مُحرفة". وكان ذلك عندما قررت المنتجة إجراء مقابلات مع النساء العربيات وإحضارهن إلى الهيئة.

إنك ترين في الفيلم النساء العربيات غاضبات وصائحات - وإن كان بشكل فاتر تعوزه الحماسة. لكنك إذا رأيت الفيلم، سوف تجدين أن وجودنا كان رؤياً ومُهمشاً. أما النقطة المحورية الحقيقية للقضايا - أي ما يثير انفعالنا، وهو فلسطين وإسرائيل والأساطير المنتشرة حول لعرب، فضلاً عن الحديث حول الصهيونية - فقد أسقطها الفيلم، على نحو ملائم، خارج هدفه، إذ كان مُثيراً للخلاف و " سياسياً إلى حد كبير". لقد غابت النقطة المحورية. لم تكن موجودة ببساطة. والمرأة التي كانت تنتمي إلى هيئتنا وبدا لون بشرتها أبيضاً، حصلت على أغلب وقت البث.

لقد تم إنتاج فيلم "الطريق إلى الوطن" عن طريق منظمة محلية غير هادفة للربح، وكانت تصدر نشرة دورية تتحدث فيها عن مشروع الفيلم وغيره من الأمور التي تدور حول موضوعات العنصر والأنشطة المضادة للقهر. وفي إحدى الأعداد الأولى من النشرة، أجرت إحدى النساء العاملات بها مقابلة معي وسألتني عن مشاركتي في الفيلم وعن قضايا النساء العربيات، قائلة: "إخبريني إذن ... كيف حدث أنك تُعتبرين امرأة ملونة؟". لقد شعرت فعلاً بالارتباك، فهذه امرأة أمريكية أفريقية شابة ملونة تنظر إلي وتطلب مني أن أبرر سبب اعتباري ملونة، ولماذا ينبغي إدراج هيئتنا في إطار "النساء الملونات". وهنا، تحدثت عن الكولونيالية، كما تحدثت عن بعض القضايا الأخرى ... يبدأ الأمر دائماً من نقطة البداية الأولى، وحتى مع ذلك فأنتي اسمع أحياناً - ويمكنك أن تسمعي ذلك أيضاً - السؤال التالي: "حسناً، إذا أدرجنا هذه المجموعة أو تلك، متى ينتهي الأمر، وكيف يكون العرب مختلفين عن غيرهم؟".

### التمييز على أساس الذكورة والأنوثة في الحركة

تضم منظماتنا الأمريكية العربية قديراً كبيراً من التمييز بين الجنسين. ففي بعض الأحيان يدعو رئيس الاجتماع إلى النظام قائلا: "أنت يا من تجلسين عند نهاية الطاولة، سيما، حافظي على الهدوء؛ هذا، بينما

يمكن أن يقفز الرجال ويقولون ما يحلو لهم. وفي إحدى المرات قال لي أحد الرجال في الهيئة: "يوجد هنا قدر كبير من التمييز بين الجنسين"، فطلبت منه أن يقول ذلك علانية، متصورة أنهم قد يستمعون إليه لأنه رجل، .... لكن رده كان: "حسناً، أنا لا أعرف، هذا هراء، هراء...".

ربما يمكنك أن تحصين على أصابع يدك عدد الناشطات العربيات الموجدات في مجالس إدارة المنظمات العربية المُحافظة، و النساء اللاتي يتحدثن بوعي عن ديناميات النوع الاجتماعي و القمع الذاتي داخل المنظمات، وكيف نرتبط ببعضنا البعض كنساء ورجال يعملون معاً. وتقول الغالبية: "ليس لدينا وقت للتعامل مع هذا الهراء". لكنني واحدة من النساء، كما أنك واحدة من النساء، اللاتي يحاولن الارتقاء بالوعي على الأقل، ويقولن: "توجد هنا أحياناً تفرقة بين الجنسين، هل يمكن أن نتحدث حولها؟ وهناك تقسيم للعمل، تقوم النسوة وفقاً له بكل العمل ويحصل الرجال على كل التقدير. هل يمكنك التحدث حول ذلك؟" لقد خدمت في مجلس إدارة أحد المراكز المجتمعية العربية الأساسية لعدد من السنوات. وعلى الرغم من أن غالبية الأعضاء من العرب المحافظين الذين ينتمون إلى الشرائح العليا من الطبقة الوسطى، فقد انجذبت لهم لأنني وجدت إمكانات للعمل، وعلى سبيل المثال: ماذا لو حصلنا على بعض الطاقة الجديدة؛ ففي الوقت الذي يغادر فيه البعض، يمكننا أن ندول المركز إلى موقع يمثل على نحو أفضل النساء العربيات المهاجرات ومختلف المجتمعات العربية والأمريكية العربية. لكن ما وجدته أن الدعوة للاجتماع هي مسؤولية الرئيس ... وعلى نحو ملائم، لم تصلني هذه الدعوة. قد أكون مُستبعدة بوعي عن عملية صنع القرار، وهو الأمر الذي يتكرر حدوثه لأنهم لا يريدون المنظور الذي أتبناه. لكنني أيضاً المرأة العربية الشابة "الرمزية". قد توجد امرأتان أخرتان، كما توجد امرأة أخرى نصف بيضاء وتنتمي إلى مدرسة عتيقة - من النمط الجمهوري شديد المحافظة الذي لا يرتبط به على الإطلاق. لكن هذه المرأة تُعد بمثابة رمز يستخدمونه للقول إن لديهم امرأة، حتى وإن كانت لا تعارض الوضع الراهن للنساء. لقد كنت معزولة ووحيدة في سياق ذلك الصوت المنفرد الذي يقول متسلاً ... "هل يمكننا الحديث عن تقديم الخدمات؟ هل يمكننا الحديث عن الطبقة؟ هل يمكننا الحديث عن قضايا النساء؟".

لقد استقلت مؤخراً من مجلس الإدارة نظراً لكثرة ديناميات التمييز بين الجنسين. وبعد أن استقلت، اتصل بي تلفونياً رجل كان حليفاً نوعاً ما، وقال: "أريد أن أعرف سبب استقالتك؟"، فشاركتته همومي بشأن كل تلك الأمور المتعلقة بالتمييز بين الجنسين، فرد قائلاً: "أوه، حسناً، إذن لا يوجد شيء جدي. لم تستقلي لأن شيئاً خطيراً حدث". لقد كان يتوقع حدثاً ضخماً، ولم يكن يعتبر التمييز بين الجنسين حدثاً أو مشكلة.

يمثل الرجال داخل المنظمات إحدى القضايا، أما القضية الأخرى فتتمثل في نساء المجتمع المحلي من جيل أمي، ونظرتهن لي لأنني ناشطة. تقول صديقات أمي: "لماذا تنشطين، هل النشاط يعطيك شيئاً تفعليه لأنك غير متزوجة؟" أو قد تقول أمي: "لماذا تطرحين هذه القضايا، سوف يعتقد الناس أنك نسوية. ماذا أقول لهم؟ وأرد عليها قائلة: "نعم أنا نسوية!".

وهناك أيضاً الطريقة التي يتعامل بها الرجال مع النساء الناشطات في المجتمع المحلي بشكل عام. لقد لاحظت أن أغلب الناشطات عزباوات. إننا لسنا عزباوات فحسب، وإنما يعتبر الناس أيضاً أننا لا يمكن أن

تنزوج. كما يعتبروننا أقوياء جداً. إنه لثمن غال أن تكوني نسوية أمريكية عربية. فالرجال، بعض الرجال قد يشعرون بالإعجاب نحوك ويقدرونك، لكنهم لا يرغبون في الزواج من شخص مساو لهم، ويريدون شخصاً ليس ذكياً مثلهم. وبمعنى ما، تتعرض ذكورتهم، ورجولتهم، للتهديد إذا كان لديهم شريك على قدم المساواة.

حتى الناشطين من الرجال لا يريدون الزواج منا. إنني أرى الرجال الناشطين يسعون وراء الفتيات بيضاوات البشرة، وبالكد ما يسعون وراء ناشطة عربية. وأحياناً يعودون إلى أوطانهم سعياً لإيجاد فتاة عذراء خاضعة ومستكنية. فهناك أسلوب تبدو من خلاله صراحتنا، بشكل أو آخر، كما لو أننا لسنا معرضات للتأثر، ولم نعد المشاعر النسائية – فنحن ناشطات ممتازات، نتخذ شكلاً بشرياً، ونتحرك لمواجهة جميع أنواع القمع. ونصبح بالتالي مُمهشات ولا تضمننا صورة الزواج.

### سياسات التحالف

إن الناس الذين أود بناء علاقات معهم هم الناس الذين أود أن أكون حقيقية معهم حول سياساتي. وعادة ما ينتهي الأمر بأناس آخرين بوعي مختلف ومُسيئين وملونين. وحتى في العلاقات العاطفية مع الرجال، هناك أمور تحدد الخط القاعدي، مثل: إذا لم تحصلني على شخص مهتم بفلسطين، فلا أمل في علاقة من أي نوع. وقد أطرحت التساؤل التالي: "إذا كنت لا تعرف، فهل أدت مستعد لتعلم؟"، و "ما انطباعك عن الصهيونية، وحول إسرائيل؟".

وتمثل هذه الأدلة أهمية كبرى بالنسبة لي، وينبغي أن أطررها. لقد سمعت من الناس أشياء مثل: "لماذا ينبغي أن تكون المسألة برمتها سياسية...". - لأنها برمتها سياسية، إنها سياسية بالفعل. إننا نتحدث حول بقائنا، حول حياتنا، حول وجودنا. لا أرغب في أن أجد نفسي مجبرة على أن أكون مُدرسة أو مربية، أو أتولى على الدوام رفع وعي شخص مثل شريكتي أو شقيقتي أو صديقتي. وفي نهاية اليوم، وعندما احتاج إلى نيل قسط من الراحة... أجدهم ينظرون إلي وهم يعرفون وجود صلات بيني وبين من أكون وحقيقة أن شيئاً ما يتم التلاعب به في هذا البلد. وبالتالي، فإن كوني امرأة عربية تعيش في هذا البلد، لا يمكن على الإطلاق أن يحدث دون خلفية ما لدي من وعي سياسي ومنظور نسوي.

### النزعة النسوية متعددة القومية

يتعلق قدر كبير من القضايا التي أعالجها باللاجئين والمهاجرين، لكن الناس - حتى بين النسويات الملونات - يشعرون أحياناً أن تناولهم لهذه القضايا يعرضهم للتهديد. وقد قالت لي بعض النساء الأمريكيات الأفريقيات: "هنا، إن لديك فرصة، وشعبك لديه فرصة، لكننا لا نملك أي فرصة، فقد أتينا هنا على متن سفن العبيد".

لكن شعبي ليس لديه فرصة، فعليه أن يغادر من أجل البقاء. إن النزعة متعددة القومية تتلاعب بالناس باسم العولمة. إنني أكره أن أكون دائماً الشخص المثير للإزعاج، لكنني لا يمكن أن أجلس هناك صامتة. إنني أقع دائماً خارج المكان، أقع دائماً خارج المكان ما لم أكن مع شخص يعرف بالفعل ما أتحدث حوله، شخص خاض نفس الخبرة السيئة وما يحيط بها من مشاعر مشابهة - أي شخص مُستهدف بنفس الأسلوب.

ويرجع الأمر إلى قضية "الوجود غير المرئي"، فوجود العرب غير مرئي على الإطلاق حتى في الدوائر التقدمية، وإنما فحسب من زاوية العدد، أو إذا لم تكن تتحدث عن نفس القضايا التي يتحدث عنها الآخرون... يتم إذن تجاهلك. وفي بعض الأحيان لا يرغب الناس في تناول أي قضايا أخرى. هل سمعتي عن إرهاب الشفقة - عندما يغرق الناس في قدر ضخم من المعلومات حول القمع الذي يتعرض له البعض، مما يؤدي إلى تلاشي شعورهم بالشفقة؟ إنهم لا يستطيعون تناول قضية أخرى، ولا يستطيعون تناول أناس آخرين - فهذا ببساطة كثير.

وبناء على ما طرحته سيما، يمكن القول إن التقاطعات القائمة بين العنصر والنوع الاجتماعي - والتي تسهم في "الوجود غير المرئي" للنساء العربيات في الولايات المتحدة - هي تقاطعات شديدة التعقيد، وغير متساوية، كما أنها لامركزية. تشرح سيما أن دوائر دراسات النساء تعتبر النساء العربيات معرضات "لقهر بالغ"... و"يسر وراء الرجل بعشر خطوات". إن بناء النساء العربيات داخل الدورات الدراسية التي حضرتها سيما، في مجال "دراسات المرأة"، تركز على منطق الكولونيالية الجديدة التي توظف الاستراتيجية الأيديولوجية المعاصرة بشأن التمييز بين نساء "العالم الأول" و"العالم الثالث" من أجل "تجاهل، وإزاحة، ومنع تشوش، وتبرير، والتمسك بـ، وشرح العنصرية والإبادة الجماعية والتمييز بين الرجل والمرأة وعدم المساواة في مجال النوع الاجتماعي، والنزعة القومية، والكولونيالية والإمبريالية كما هو مطلوب" (Beuscher and Ono 1996). عند إعادة إنتاج بنية "المرأة العربية" بوصفها "تعرض لقهر بالغ"، كما تقول سيما، فإن زملاءها في مجال دراسات المرأة، يطمسون الاختلافات القائمة بين "العرب" ويعيدون إنتاج تراتبية ثابتة بين "العرب" و"الأمريكيين"، من شأنها دوماً تبرير أو عقلنه تدخل الولايات المتحدة في الشؤون العربية من زاوية تقوم على أساس النوع الاجتماعي. وفقاً لما تقول سيما، فإن إضفاء طابع عنصري، يقوم على النوع الاجتماعي، على "النساء العربيات" بوصفهن "معرضات لقهر بالغ" يسهم في وجودهن غير المرئي، من حيث ما نشرحه سيما بشأن اعتقاد "الناس أن هناك تناقضاً بين كلمات عبارة امرأة عربية نسوية".

إن الموافقة على سؤال زملاء سيما - وهو "النساء العربيات سوف يدافعن عن رجالهن، أليس هذا هو ما تفعله هؤلاء النسوة في انتفاضتهن؟" - يُعد عملية يتعرض بموجبها عمل نساء العالم الثالث من أجل تمكين المرأة إلى الرفض، وعادة بوصفه قوياً محضاً "وليس نسواً تماماً بعد" (Shohat 1998:16) في المجتمع الأكاديمي. وحتى في التسعينيات، كما تشرح شوهات، تبعت المؤسسات الثقافية والتعليمية الرئيسية رسالة تضم فكرة "النظرية النسوية" [اقرأ النظرية النسوية غير عنصرية الطابع] بوصفها معياراً، بينما تضم المقاعد الخلفية العمل النسوي الذي يجري أدائه تحت عناوين "الأمة" أو "العنصر" أو "الطبقة". وعلاوة على ذلك، ودخل ذاكرة سيما، تعيد خطابات الكولونيالية الجديدة إنتاج منطق عذري/فاجر عند بناء النساء العربيات بوصفهن "مقهورات" و"دخيلات" في آن واحد. والنساء العربيات، بوصفهن "مقهورات" و"دخيلات"، يتعرضن بالتالي إلى نوع من تقليصهن إلى ضحايا للرجال العرب أو إلى شيء دخيل بالنسبة للرجل الغربي.

وعندما تؤكد سيما أن النساء الفلسطينيات يناضلن من أجل التحرر الوطني ومن أجل حقوقهن كنساء، وأن "الدينوعياً حول السياسات النسوية التي يتحدثن عنها بصراحة وانفتاح"، فإنها تتحدى النظرة القائلة إن "هناك

تناقضاً بين كلمات عبارة ' امرأة عربية نسوية' . وعلاوة على ذلك، فإن سيما بربطها بين النساء العربيات كفاعلات ونسويات وحافزات للتغير الاجتماعي، تتجاوز الثنائية التي تطرحها الكولونيالية الجديدة بين "المرأة المقهوره/الشيئ الدخيل"، تلك الثنائية التي تعتبر النساء العربيات إما صامتات أو إلى حد كبير مثيرات جنسياً أو عذراوات أو باغيات.

إن تهميش سيما كناشطة عربية يزداد تفاقماً لأنها فلسطينية، فهذه هي الهوية المبنية باعتبارها سياسية بدرجة كبيرة، ولهذا تقع خارج الحدود المقبولة للسياسات "التقدمية". وبقراءة هامشية سيما من زاوية العمليات العالمية التي تتخذ أشكالاً محلية (Appadurai 1996)، فإنني اطرح أنه مادامت السرديات الوطنية في إسرائيل والولايات المتحدة تضيف طبيعة عنصرية على الفلسطينيين معتبرة إياهم "إرهابيين" أو "متطرفين" أو "متعصبين"، فإن سيما - بوصفها فلسطينية - موصومة هي الأخرى بالراديكالية والسياسية، ومن الخطر الشديد إشراكها في الدوائر التقدمية المحلية في سان فرانسيسكو.

إن العملية التي أصبحت القضايا العربية من خلالها "مبهمة" بين زميلاتها الناشطات، كما تشرح سيما، قد شكلها واقع أن "العرب لا يندرجون داخل أي فئة". وعندما تتذكر سيما المقابلة التي أجرتها معها امرأة أمريكية أفريقية وطلبت منها تبرير "سبب اعتباري امرأة ملونة؟"، وتوضح سيما أنها شعرت فعلاً بالارتباك. وتضيف سيما قائلة: "إن العرب لا ينتمون إلى فئة بيض البشرة، ذلك أننا لسنا أوروبيين" وأنه "رغم أن العالم العربي لا يزال خضعاً للاستعمار، فإن أغلب الناس لا يدركون ذلك".

إن تفاعل سيما مع المرأة الأمريكية الأفريقية التي أجرت معها المقابلة يدل على عملية خلط معقدة تضم العنصر والجغرافيا والدين والسياسية داخل نسق إحصاء السكان بالولايات المتحدة، وهو نسق يرتكز على تصديف عنصري. وعندما توضح سيما في سرديتها عملية إضفاء العنصر على النساء العربيات، فإنها لا تستحضر أي خصائص حيوية أو أي ثقافة، وإنما تشير إلى "العنصرية السياسية" (Samhan 1999)، وإلى "إضفاء الطبيعة العنصرية على الدين" (Naber 2000). لقد تمثلت العنصرية السياسية في النظر إلى سيما باعتبارها "آخر" نظراً لتاريخها الفلسطيني، وبرز إضفاء الطابع العنصري على الدين عندما شرحت سيما الفرض القائل إن "جميع النساء العربيات يرتدين الحجاب". وعلى الرغم من ذلك، على حين يجري إضفاء طابع عنصري على كثير من المجتمعات في الولايات المتحدة بناء على "ملاحم" تختلف عن الخصائص الحيوية،<sup>(16)</sup> فإن "التعددية البيروقراطية لا تسمح بتعقيدات" سياسات الملونين" (Shohat 1998:7)، وتجعل من الصعوبة بالنسبة للنساء أن يتحدثن عن "العنصر" في مجتمعات ذات طابع عنصري مختلف. وعلى حين تتحدد هوية سيما بوصفها "امرأة ملونة"، فإن المتحدثات الأمريكية الأفريقية تتساءل حول موقع سيما العنصري باعتباره مبهماً. لقد أثار هذا التساؤل ارتباكاً، كما أوضحت سيما، وساهم في وجودها غير المرئي وإنكار ألمها ونضالها. وأعتقد أن سيما، بإشارتها المرجعية إلى "أربع مجموعات أساسية" تجادل ضمناً أن الفئات العنصرية، بينما تبدو حسنة المظهر" (Shohat 1998 :7)، فإنها لا تُمسك بناصية تعقيدات التشكيلة العنصرية. ويبدو ذلك أكثر وضوحاً في حالات إضفاء طابع عنصري على مجتمعات الولايات المتحدة من خلال السياسات العالمية، وليس فيما يتعلق بالتاريخ المحلي والسياسات المحلية التي تتبعها الدولة في الولايات المتحدة.

إن ذاكرة سيما بشأن موقعها كامرأة عربية فلسطينية بين الناشطات في سان فرانسيسكو تشير إلى علاقات القوى بين وداخل المجتمعات التقدمية التي تتحدى ثنائية المقهور/القاهر البسيطة. وعلى حين تتجاوز سيما "سياسات الهوية" التي بمقتضاها "تصطف" مختلف الأقليات "من أجل تمثيل مجتمعاتهم على قدم المساواة"، فإن علاقة سيما الصراعية مع "تقدميين" آخرين تطرح أن المواقع "المقهورة" لا تتطابق على نحو متناغم (Shohat 1998: 6). وعلاوة على ذلك، وبدلاً من تقليص موضعها إلى علاقة "المقهور/القاهر" بين "العرب" و"الأوروبيين البيض"، أو بين "النساء الملونات" و"النساء البيضات"، توضح سيما علاقتها مع عديد من المجتمعات بوصفها علاقة ارتباط وتمكين وعدم تساوي وتصارع - في آن واحد.

وفي إطار سرد سيما، يعتبر فيلم "الطريق إلى الوطن" أحد المواقع التي تبرز فيها العلاقة الصراعية وغير المتكافئة بين، وفيما بين، النساء اللاتي تم إضفاء طابع العنصر عليهن. فمن ناحية، كما تطرح سيما، "تتجمع لدى المرأة متعددة الأعراق جميع الهياكل النسائية العرقية، لكن الصوت الوحيد الغائب كان

<sup>a</sup> تتقدم الباحثتان بالشكر إلى زميلتهن في مركز الدراسات النسوية، ريما حمامي، التي أمدتهن باقتراحات وملاحظات قيّمة.

<sup>b</sup> المنطقة (أ) تقع تحت الحماية الفلسطينية المطلقة وهي تتضمن مدن الضفة الغربية - باستثناء القدس الشرقية - في إطار حدود ضيقة وقطعتين منفصلتين من قطاع غزة؛ المنطقة (ب) تقع تحت سلطة فلسطينية-إسرائيلية مشتركة وهي تتضمن أغلبية قرى الضفة الغربية؛ والمنطقة (ج) تقع تحت سلطة إسرائيلية مطلقة وهي تضم كل المستوطنات والمنشآت العسكرية والطرق الجانبية.

<sup>c</sup> هذه الأرقام تتضمن 13 فلسطينياً يحملون الجنسية الإسرائيلية قتلتهم الشرطة الإسرائيلية في أكتوبر 2000.

<sup>d</sup> نشكر مركز القدس للإعلام والاتصال، وبالأخص د. لاما مجوم، لإمدادنا بهذه البيانات المهمة والمقسمة على أساس النوع حول استطلاع الرأي الذي قام به المركز ضمن سلسلة استطلاعات الرأي والمتوافرة على موقع المركز على شبكة الإنترنت [www.jmcc.org](http://www.jmcc.org)